

محمد طه عيسى

فِفْرِ النَّسَاءِ
فِي الطَّهَارَةِ

دار الأحياء

محمّد عطيّه حميس

فَدَا النِّسَاءَ فِي الظُّلَمَاءِ

دَا اَلْاَعْيُصَلَا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الرابعة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ،
وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
أما بعد ، فها هي ذى الطبعة الرابعة من كتابي فقه النساء
في العبادات . وهو الكتاب الذي كنت أومن أن الحاجة كانت ملحة
إلى صدوره . وقد ثبت فعلا أنني كنت محقا في وجهة نظري ، من
هذا الاقبال الكبير على اقتنائه . . يل من اقبال البعض على تصويره
وطبعه في بلاد مختلفة .

على كل حال ، حمدا لله على توفيقه وهدايته ، وما كنت
لأهتدى إلى هذا لولا أن هداني الله ، وما توفيقى إلا بالله .

ومما لا شك فيه أنني كنت المس في كتابي موضوعات هامة
وحساسة . . إذ أن موضوع صلاح المرأة وطهرها هو من أهم
موضوعات الدعوة الإسلامية . . ويوم خُطت المرأة المسلمة في بلادنا
هذه الخطوات المشرفة نحو تعاليم الإسلام ، يومئذ فقط قام أعداء
الإسلام بسوء من الغرب أو من عملائهم من الداخل بكل الحملات
المضادة الطاغية الشرسة ضد الإسلام . .

لقد شهدنا من يسخر من حجاب المرأة ، ويصفها بأنها
تلبس خيمة على رأسها !! . . وهذه سخريّة من النقاب الإسلامي .

وتشهدنا من غير وبدل أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية ، وسمى تعدد الزوجات انه ظالم وإضرار !! .

وتشهدنا ، على خلاف الدستور ومبدأ تكافؤ الفرص من فرض أعدادا من النساء في المجالس النيابية والمحلية . .

وتشهدنا من كان يضرب القدوة السيئة للمرأة المسلمة في تقبيل المرأة المسلمة ومرافقتها الأجانب على الطريقة الغربية !! .

وتشهدنا كيف كان يؤتى بأشهر الفنانين من الغرب ، ليقيموا أياما في القصور ، ولتلقظ صور بنات الحكام ، وهن يطعن قبالات الإعجاب على شيفاتهم !!

وتشهدنا كيف قبض على الفتيات المصليات الصغيرات من المساجد ، ووضعن في عنابر السجون العامة ، بجوار عنابر المسارقات والداعرات !!

وكانت هذه المعاملة الشاذة التي لن ينسيها التاريخ ، مبنى الضرب بيد من حديد على يد كل مسلم ومسلمة . . حتى إن بعض من أسعدتهم الظروف والحظ في الحصول على شهادة علمية عالية ، والتعليم في الجامعة للتدريس ، كان يتحكم في محاضراته ، فلم يسمح للملتحق ، أو المخفية ، أن ينال حقة من العلم ، وطردهما من قاعة المحاضرات العلمية !! .

كنت أعلم تماما أنني أخوض طريقا مفروشا بالمتاعب ، ذلك أننا نريد أن نتحصن المرأة المسلمة بحصن الطهارة ، ويريد أعداء الإسلام من الغرب وعملائه الدفع بها إلى شباك التحلل والدعارة . . ولكن الله وحده غالب على أمره ، فله وحده القوة والقهر ، وبإيده الخلاق والأمر ، وهو مع كل شيء بالقرب وراءه بالقدر والاهاطة ، والله من وراءهم محيط . (وسيرى الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) .

ودفع نفر من الشباب حياتهم غيرة على الدين والوطن (من

المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه . فمنهم من قضى نحبه .
ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا) .

كل هذا كنت أتوقعه من الوثائق ومن التاريخ . ولذا لم يكن
عجبا أن يكون باكورة ما ألفت وكتبت منذ أكثر من خمس وثلاثين
عاما ((مؤامرات ضد الاسرة المسلمة)) التي بدأت برفاعة رافع
الطهطاوى . . ثم أعقبه أبناء مدرسة السفور والاختلاط . . مرقس
فهمى . . وقاسم امين . . وسعد زغلول . . ولطفى السيد . .
وهدى شعراوي و . . .

ولكن الله سبحانه وتعالى ، صاحب المن والفضل . . فيقدر
ما وصل الأمر الى الحد الذى ضاقت به الصدور من ظلم وطفیان ضد
الاسلام والمرأة المسلمة . . تفضل الله علينا بسلطان شرعى ، أعلن
أمام العالم كله ، أن مسلكه غير مسلك سلفه . . وبدأ يحاسب كل
من استغل هذا الشعب أسوأ استغلال ، مهما كانت قرابته وصداقة
بالدين كانوا يتولون الحكم . . وراح يفرج على مراحل عن كل الذين
أودعوا السجون فى الماضى بغير حق . .

وهذا ما يبشر بالخير ، ويوحد صفوف الأمة حول القيادة
الشرعية الحكيمة ، التى تعمل خالصة من أجل الوطن وحده . .
والله وحده كفيل بتأييده ونصره ، ان ثبت على طريق الحق فالأمة
معه ، مابقى مع الحرية ، والأمة معه ، ما إن وثبت على الحق ،
ولم يحد عنه .

هذه ملاحظة أولى . . أقدم بها هذه الطبعة الجديدة من
كتابى هذا ، الذى لاقى الانتشار فوق ما كنت أتوقع أو أرجوه . .

ولكن لى ملاحظة ثانية . . وهى أننى تعرضت للكثير من النقد،
فالبعض لم ترقه بعض آرائى . . فمثلا رأيت من أنكر على وجهة
نظرى فى أن الاسلام يبيع كشف الوجه والكفين ، بينما كان يريد أن
أخذ بوجهة النظر المخالفة من أن المرأة كلها عورة من أعلى رأسها

الى احمض قديمها . وانكر على البعض أنني لم اذهب الى تحريم مصافحة المرأة المسلمة للاجنبي ، وكان سندی في هذا أنه ليس هناك نص قطعي بهذا التحريم . . . وانكر على البعض رأيي في أخذى بفتوى ابن تيمية في جواز طواف الحائض طواف الركن ان لم تطهر وكانت مضطرة الى مغادرة مكة الى بلادها قبل أن تطهر .

ومع تقديري لآراء المخالفين والمعترضين فانه فاتهم أنني وأنا أعالج القضايا الفقهية للمرأة ، كنت ألمس تماما قدر ما يصيبها من حرج في كثير من المسائل ، فأخذت بالقاعدة الفقهية التي التزمها فقهاؤنا الأجلاء وهي قاعدة ((المشقة تجلب التيسير)) وهي القاعدة التي نص عليها الشيخ جلال السيوطي الشافعي في كتابه الأشباه والنظائر ونص عليها الشيخ ابن نجيم الحنفي في كتابه المسمى أيضا ((الأشباه والنظائر)) . . . وهذه القاعدة الأصل فيها قوله تعالى ((يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)) وقوله تعالى ((وما جعل عليكم في الدين من حرج)) . وفي الحديث الشريف ((أحب الدين إلى الله تعالى الحنيفية السمحة)) .

ويتخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته . وقالوا أن أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة .

- ١ - الاكراه .
- ٢ - السفر .
- ٣ - المرض .
- ٤ - النسيان .
- ٥ - الجهل .
- ٦ - العسر وعموم البلوى .
- ٧ - النقص : فمن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون .

ولهذا كنت أميل إلى التيسير ، وخاصة ونحن في زمن عمت فيه البلوى . . فالأخذ بالتيسير أولى .

وإذا رجعنا إلى آراء الفقهاء ، نجد أن الخلاف بينهم لا يعدو حد التقوى أو الفتوى ، والأخذ بالعزيمة أو الرخصة في حال وحال ، على اتفاقهم في أصول الأدلة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس . وإذا طالعنا كتاب الميزان للشعراني ، نجد أنه يقسم المسائل على قسمي العزيمة والرخصة . وفي الحديث الشريف (إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه) وهذه منتهى الرحمة بالأممة .

هذه الكليات غابت عن الكثير من الدعاة المسلمين ، فتركوا هذه الكليات ، وشغلوا أنفسهم وشغلوا الأمة كلها بالخلاف حول جزئيات ، لا تقدم ولا تؤخر .

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الرحمة المهداة هو القائل في حديثه الشريف ((إن هذا السبيل متين فأوغلوا فيه برفق ، فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى)) . . وهو صلى الله عليه وسلم الذي خرج في بدر ، وأجهد الحر والعطش المسلمين ، فطلب قربة وشرب ، وكان هذا في نهار رمضان . . واقتدى به المسلمون إلا قلة أبت إلا أن تستمر في الصوم ، فقال صلى الله عليه وسلم ((ذهب المفرطون اليوم بالأجر)) .

يقول ابن قيم الجوزية في كتابه الرائع ((أعلام الموقعين)) في الجزء الثالث منه . . يعقد فصلا تحت عنوان ((في تغيير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد)) . . . يقول رضى الله عنه :

((بناء الشريعة على مصالح العباد في المعاش والمعاد)) .

هذا فضل عظيم النفع جدا ، وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة ، أوجب من الحرج والمشقة ، وتكاليف ما لا سبيل

اليه ، ما يعلم من أن الشريعة الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به ، فإن الشريعة مبناهما وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها . فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكمة إلى العبث ، فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل .

وهذا الفصل الذي تكلم عنه ابن قيم إسميه ((سياسة الدعوة)) أي يجب أن تقوم الدعوة على سياسة حكيمة ، يراعى فيها الزمان والمكان والعرف والبيئة ، وعوائد الناس ونياتهم .

فالأصل في الدين ، الذي هو قطب الرجى فيه ، العقيدة والتوحيد . . . وهذا هو المبدأ الأساسي في دين الله .

— أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله .
وفي الحديث القدسي : ((من قال لا إله إلا الله دخل حصني ، ومن دخل حصني أمن عذابي)) .

يقول ابن قيم ((ونحن نذكر تفصيل ما أجملناه في هذا الفصل — بحول الله وتوفيقه ومعونته بأمثلة صحيحة .

الإنكار له شروط :

المثال الأول — والكلام لابن قيم — أن النبي صلى الله عليه وسلم شرح لأئمة ، إيجاب إنكار المنكر ، ليحصل — بإنكاره — من المعروف ما يحبه الله ورسوله ، فإذا كان إنكار المنكر ، يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله ، فإنه لا يسوغ إنكاره ، وإن كان الله يفضله ويمقت أهله . وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم ، فإنه أساس كل شر وفشة إلى آخر الدهر .

وقد استأذن الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها ، وقالوا : أفلا

نقلهم ؟ • فقال : لا • ما أقاموا الصلاة • ومن تأمل ما جرى
على الإسلام في الفتن الكبار والصغار ، رآها من أضاعة هذا
الأصل ، وعدم الصبر على منكر ، فطلب إزالته ، فتولد منه ما هو
أكبر منه • •

فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يرى بمكة أكبر
المنكرات ولا يستطيع تغييرها • بل لما فتح مكة وصارت دار إسلام ،
عزم على تغيير البيت ، ورده على قواعد إبراهيم • ومنعه من ذلك
— مع قدرته عليه — خشية وقوع ما هو أعظم من عدم احتمال
قريش ذلك ، لقرب عهدهم بالأسلام ، وكونهم حديثي عهد بكفر •
ولهذا لم ياذن في الإنكار على الأمراء باليد ، لما يقترب عليه من وقوع
ما هو أعظم منه كما وجد سواء •

أربع درجات للإنكار :

فإنكار المنكر أربع درجات •

الأولى : أن يزول ويخلفه ضده •

الثانية : أن يقل وإن لم يزل بجملة •

الثالثة : أن يخلفه ما هو مثله •

الرابعة : أن يخلفه ما هو شر منه •

فالدرجتان الأوليان مشروعتان ، والثالثة موضع اجتهاد ،
والرابعة محرمة •

فإذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلعبون الشطرنج ، كان
إنكارك عليهم من عدم الفقه والبصيرة ، إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو
أحب إلى الله ورسوله ، كرمي الشباب ، وسباق الخيل ونحو ذلك •

وإذا رأيت الفساق قد اجتمعوا على لهو وإعباء وسماع ومكاء
وتصديده ، فإن نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد ، وإلا كان تركهم

على ذلك خيرا من أن تفرغهم لما هو أعظم من ذلك . فكان ما هم فيه شاغلا لهم عن ذلك .

وكما اذا كان الرجل مشغلا بكتب المجون ونحوها ، وخفت من نقله عنها انتقاله الى كتب اليدع والضلال والسحر ، فدعه وكتبه الأولى . وهذا باب واسع .

وسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه يقول : مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر ، فانكر عليهم من كان معي . مانكرت عليه . وقالت له : إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة . وهؤلاء يصددهم الخمر عن قتل النفوس ، وسبى الذرية ، وأخذ الأموال فدعهم .

المثال الثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تقطع الأيدي في الغزو . رواه أبو داود . فهذا حد من حدود الله تعالى ، وقد نهى عن اقامته في الغزو خشية أن يترتب عليه ما هو أيفض الى الله ، من تعطيله أو تأخيره ، من حقوق صاحبه بالمشركين ، حمية وغضباً ، كما قال عمرو أبو الدرداء وحذيفة وغيرهم .

وقد نص أحمد وإسحاق بن راهوية والأوزاعي وغيرهم من علماء الاسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدو . وذكرها أبو القاسم الخرقى في مختصره ، فقال : لا يقام الحد على مسلم في أرض العدو . وقد أتى بشر بن أرطاة برجل من الفزاة قد سرق مجنة ، فقال : لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تقطع الأيدي في الغزو ، لقطعت يدك . رواه أبو داود .

وقال أبو محمد المقدسي . وهو اجماع الصحابة .

روى سعيد بن منصور في سننه بإسناده عن الأحوص بن حكيم عن أبيه أن عمر كتب الى الناس ، أن لا يجلبن أمير جيش ، ولا سرية ولا رجل من المسلمين حدا وهو غاز حتى يقطع الدرب ، قافلا لئلا

تلقه حمية الشيطان ، فيلحق بالكفار . وعن ابي الدرداء مثل ذلك .

وقال علقمة : كنا في جيش في ارض الروم ، ومعنا حذيفة بن اليمان ، وعلينا الوليد بن عقبة ، فشرب الخمر . فأردنا أن نحده . فقال حذيفة : أتحدون أميكم ، وقد دنوتم من عدوكم ، فيطمعوا فيكم ؟!

وأتى سعد بن ابي وقاص بابي محجن يوم القادسية ، وقد شرب الخمر ، فأمر به الى القيد ، فلما التقى الناس ، قال أبو محجن :

كفى حزنا أن تلتقى الخيل بالقتلى
وأترك مشـدودا على وثاقيـا

فقال لابنة حفصة امرأة سعد : اطلقيني ولك والله على أن يسلمني الله أن أرجع حتى أضع رجلى في القيد . فان قتلت استرحتم منى .

قال . . فحلته حتى التقى الناس ، وكانت بسعد جراحة فلام يخرج يومئذ الى الناس .

قال : وصعدوا به فوق العذيب ينظر الى الناس ، واستعمل على الخيل خالد بن عرفطة . فوثب أبو محجن على فارس لسعد يقال لها البلقاء ، ثم أخذ رمحا ثم خرج فجعل لا يحمل على ناحية من العدو الا هزمهم . وجعل الناس يقولون : هذا ملك ، لما يرونه يصنع . وجعل سعد يقول : الصبر صبر البلقاء ، والظفر ظفر أبي محجن . وأبو محجن في القيد . فلما هزم العدو ، رجع أبو محجن حتى وضع رجله في القيد . فأخبرت ابنة حفصة سعدا بما كان من أمره ، فقال سعد : لا والله لا أضرب اليوم رجلا أبلى للمسلمين ما أبلاهم . فخلى سبيله .

فقال أبو محجن : قد كنت أشربها اذ يقام على الحد ، وأظهر

منها : فاما اذا بهرجتني ، فوالله لا اشريهتسا ابدا . وقوله ((اذ بهرجتني)) اي اهدرتني باسقاط الحد عنى . ومنه : بهرج دم ابن الحارث . اي ابطله . وليس في هذا ما يخالف نصا ولا قياسا ، ولا قاعدة من قواعد الشرع ولا اجماعا . بل لو ادعى انه اجماع الصحابة كان اصبوب (أ) .

هذا ما قاله ابن قيم ، وما اكتفيناسا بنقله . ومنه يبين أن ما أخذه على البعض في بعض آرائى من الرخص ، كانت تقتضية سياسة الدعوة ومصلحة الناس ، ثم إن هذه الرخص اغتمدت فيها على آراء بعض الفقهاء والعلماء ، وكانت قائمة على فقه شرعى صحيح ، وكانت قائمة على رفع الحرج والتيسير ، في وقت عمت فيه البلوى . كما حاولت في هذه المجموعة من رسائلى أن اضمئها احكام المذاهب الاربعة ، حتى تكون هذه الاحكام واضحة امام القراء ، لتختار القارئة ما ترتاح اليه من احكام ، فان ثساعت اخذت بالعزيمة ، وان ثساعت اخذت بالرخصة .

إن ارید إلا الاصلاح ما استطعت وما توفيقى الا بالله . .

محمد عطية خميس
رئيس شباب سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم



مقدمة الطبعة الاولى

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم كتابه (يا أيها الناس
إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ،
إن أكرمكم عند الله أتقاكم) والقائل في محكم كتابه (ومن عمل
صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة) .

وأصلى وأسلم على سيدنا محمد النبي الحق ، الهادي
بالحق الى الله الحق ، والذي أوصانا خيرا بالنساء ، بحسن
تعهدهن بطاعة الله ، فقال صلى الله عليه وسلم : ((رحم الله
رجلا قام من الليل فضلى ، وأيقظ امرأته فصلت ، فإن أبت نضح
في وجهها الماء ، ورحم الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت
زوجها فصلت ، فإن أبت نضكت في وجه الماء)) عن أبي هريرة
باسناد صحيح .

اللهم صل وسلم وبارك على هذا النبي الأمين الكريم الحبيب
كما صليت وسلمت وباركت على سيدنا إبراهيم . . . أنك حميد
مجيد .



وبعد ،

فظالما وجهنا اهتمامنا — نحن شباب سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم — نحو العناية بحسن تربية وتوجيه المرأة
المسلمة ، لأنها من أهم دعائم اصلاح الأسرة . وإذا صلحت
الأسرة صلحت الامة . والله نر الشاعر حين قال :

الأم مدرسة إذا أعددتها

أعددت شعبا طيب الأعراق

الأم أستاذ الأساتذة الأولى

شملت معارفهم مدى الآفاق

ربو البنات على الفضيلة إنها

في الشرق علة ذلك الاخفاق

ومستقبل الأمة وسيادتها ، ومصير الاسلام ومجده ،
يتوقفان على العناية بتكوين جيل جديد يشب على الطاعة
والايمان ، والتقوى والفضيلة ، والطهر والعفة ، والقوة
والشجاعة . ولن يتحقق هذا كله إلا بالرجل المسلم حقا والمرأة
المسلمة حقا .

وإذا كان الاستعمار قد لعب دوره فيما مضى ، فنفت عوامل
التحلل والفساد ، والتهتك والميوعة ، وأفسد الأسرة المسلمة
بالمدينة الغربية الزائفة القائمة على الاختلاط والسفور ، والتهاون
في تعاليم الله والرسول . . فقد أصبح لزاما علينا الآن أن نمد
أيدينا الى المرأة المسلمة . لننتشلها من لجة الضياع ، وليجعل
كل منا بيته قلعة من قلاع الحق والفضيلة ، وحصنا من حصون
الايمان والغيرة على تعاليم الاسلام .

وهناك مبشرات كثيرة بالخير . . فبقدر ما رأينا في الماضي
بعد النساء عن آداب الاسلام ، نرى في هذه الأيام اقبال الكثرات
من الفتيات والسيدات . اقبالا رائعا على دين الله وتعاليمه ،
وبخاصة الحجاب الاسلامي .

وهذه الظاهرة الطيبة الكريمة ، التي انتشرت على وجه
الخصوص في الجامعات ، بين بناتها المثقفات ، لفتت أنظار
الأجانب ، حتى أن احدى وكالات الأنباء الأجنبية أحصت عدد

الطالبات المحجبات في الجامعات فوجدتفن نحو ستة آلاف طالبة .

هؤلاء الفتيات والسيدات ، في حاجة الى معرفة الكثير من أمور دينهن . وقد صادقتني أسئلة كثيرة منهن عن حكم الاسلام في كثير من المسائل التي تتعلق بهن . . . انهن متعطشات الى معرفة ما يأمرهن به الله ورسوله . . في العبادات والمعاملات . . انهن يردن أن يعرفن ما عليهن من واجبات ، وما لهن من حقوق .

والكثرة ما سئلت من بعضهن من أسئلة في هذه الموضوعات ، وأعلم أنها تدور في رعوس غيرهن ، رأيت أن أصدر رسائل خاصة بهن ، أجمع فيها أحكام الاسلام في النساء . . في فقه العبادات والمعاملات ، حتى تعرف المرأة المسلمة أمر دينها . وتسير على الطريق المستقيم .

وها هي ذي الرسالة الأولى في فقه العبادات . نتناول فيها أحكام الطهارة . . ثم نثنيها بأحكام الصلاة . . ثم الرسالة الثالثة في أحكام الزكاة والصوم والحج . ويعد الانتهاء من رسائل فقه العبادات نصدر رسائل عن المرأة والسياسة والأعمال العامة ، وتاريخ الحركة النسائية الاستعمارية في مصر . . الى غير ذلك من الموضوعات .

وقد آثرت في هذه الرسائل . . أن أذكر فيها ما يتعلق بالمرأة بالذات من أحكام ، تاركاً الأحكام الفقهية العامة . للرجوع فيها الى كتب الفقه .

وقد عمدت في عرضي للكثير من المسائل أن أبين أحكام المذاهب الأربعة ، لترداد معرفة القارئة . ولتختار ما ترتاح اليه في دينها . . واختلاف المذاهب ليس اختلافاً في الأصول ، وإنما هو اختلاف في الفروع . . وما ذهب عالم من علماء المذاهب الى رأى ، الا ومعه دليل رجحانه .

وهذه الرسالة الأولى التي أسميتها ((فقه النساء في الطهارة)) قسمتها الى خمسة أبواب :

الأول ((في الطهارة والنجاسات)) وتناولت فيه :

* الاسلام دين الطهر : وبينت كيف أن الطهر دعامة أساسية من الدعائم التي قام عليها الاسلام ، وعنايته بطهـر الظاهر والباطن .

* بول الصغير والصغيرة : وبينت فيه رأى الفقه بالنسبة للمرضعة التي ترضع الصغير ويبول عليها كثيرا .

* نجاسة الدم وكيفية ازالته ، وازالة النجاسات عامة .

الثانى : ((قضايا في الوضوء)) وتناولت فيه :

* حكم لمس الرجل للمرأة الأجنبية وهل هو حلال أم حرام .
وأثر هذا في نقض الوضوء بالنسبة للزوجة الأجنبية .

* حكم الشرع في طلاء الأظافر ، وهل يصح الغسل والوضوء مع وجوده .

* الشعر المستعار وهل هو حلال أم حرام ، وهل يصح الوضوء بالمسح عليه .

* المسح على الجيوب ، وهل يصح ومتى لا يصح .

* الحدث الأصغر ، ومس المصحف .

الثالث : ((في دماء النساء)) . وتناولت فيه :

* الحيض .

* النفاس .

* الاستحاضة .

الرابع : ((في الحدث الأكبر)) • وتناولت فيه :

* الغسل •

* الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر •

الخامس : من سنن الفطرة ، وتناولت فيه :

* الاستحذاء •

* الختان : أي الخفاض بالنسبة للأنثى •

* نتف الإبط •

* تقايم الأظافر •

وأعتقد أنني تناولت هذه المسائل ، عرضت لأكثر ما تحتاجه المرأة من معرفة ، وما يهمها من أحكام •

وأرجو أن كون بهذا العمل قد أنرت الطريق لأخواتي وبناتي فيما أظلم عليهن من أمور ، وفتحت لهن ما أغلق دونهن من أبواب المعرفة ، حتى يصححن عباداتهن وسلوكهن بما يرضى الله ورسوله •

وفق الله كل أخت مسلمة ، وكل ابنة مسلمة الى طاعته ورضاه (فمن زحزح عن النار وأدخل اجنة فقد فاز) •

وسلام الله ورحمته وبركاته على كل أم وأخت وبنت مسلمة •

محمد عطية خميس

رئيس شباب سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم

فى الطهارة والنجاسات

✱ الاسلام دين الطهر

✱ بول الصغير والصغيرة

✱ نجاسة الدم وكيفية ازالته •

دين الطهر

« الطهور شطر الإيمان »

حديث شريف

الطهر هو دعامة أساسية من الدعائم التي يقوم عليها دين الاسلام . فاذا كان اول ما نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله تعالى :

« إقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنسان من علق » الى آخر السورة .

فان ثانى ما نزل عليه صلى الله عليه وسلم قوله تعالى :
« يا أيها المدثر . قم فأنذر . وربك فكبر . وثيابك فطهر . والرجز فاهجر » .

وهكذا كانت هذه الآيات الكريمة دعوة الى الطهر الظاهر « وثيابك فطهر » . والطهر الباطن « والرجز فاهجر » بل قل انها دعوة الى الطهر الكامل الحقيقى . فطهارة الثوب اشارة الى الطهر الكامل .

ما أعظم الاسلام وأجمله ، حين دعا أتباعه الى الطهارة الظاهرة والطهارة الباطنة .. الى الطهارة فى كل شىء .. لنطالع الدعوة الى الطهر فى كتاب الله :

« إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين » البقرة ٢٢٢ .
« فاعتزلوا النساء فى الحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن » البقرة ٢٢٢ .

« فإذا تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله » البقرة ٢٢٢ .
« فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين » التوبة ١٠٨ .

((وان كنتم جنباً فاطهروا)) المائدة ٦ .

((في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون)) الواقعة ٧٩ .

ووصف الله الحور العين بالطهارة .

((ولهم فيها أزواج مطهرة وهم فيها خالدون)) البقرة ٢٥ .

((خالدون فيها . وأزواج مطهرة ورضوان من الله))

آل عمران ١٥ .

واكد رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوة الاسلام الى
الطهر في أحاديثه العديدة . فقال صلى الله عليه وسلم :

((الطهور شطر الايمان)) رواه مسلم .

((لا تقبل صلاة بلا طهور)) رواه مسلم .

فالطهارة شطر الايمان . وشرط من شروط الاسلام ، فمن
ابن عمر رضى الله عنهما عن النبی صلى الله عليه وسلم في سؤال
جبريل اياه عن الاسلام .

قال جبريل : ما الاسلام ؟

قال النبی صلى الله عليه وسلم : ((الإسلام أن تشهد أن لا
إله إلا الله . وأن محمدا رسول الله . وأن تقیم الصلاة وتؤتي
الزكاة . وتحج البيت وتعتمر . وتغتسل من الجنابة وأن تتم
الوضوء وتصوم رمضان)) .

قال (أى جبريل) : فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم ؟

قال صلى الله عليه وسلم : نعم .

قال : صدقت .

رواه ابن خزيمة في صحيحه وهو في الصحيحين وغيرهما
بنحوه بغير هذا السياق .

ولذا جعل الله تهم الطهارة شرطا من شروط الصلاة .

قال صلى الله عليه وسلم :

« ما من مسلم يتطهر ، فيتم الطهور الذي كتب الله عليه ،
فيصلي هذه الصلوات الخمس ، إلا كانت كفارات لما بينها » .
رواه مسلم .

وإذا لم يتوفر الماء للغسل والوضوء ، فقد شرع الاسلام
طهارة معنوية بالتيمم (فلم تجبوا ماء فقيموا صعيدا طيبا)
النساء ٤٣ والمائدة ٦ .

وهكذا كان الاسلام دين الطهر . قال صلى الله عليه وسلم :
« الطهور شطر الإيمان . والحمد لله تملأ الميزان . وسبحان
الله والحمد لله تملأ ما بين السماوات والأرض . والصلاة نور .
والصدقة برهان . والصبر ضياء ، والقرآن حجة لك أو عليك .
كل الناس يغدو . فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها » .

وندبنا صلى الله عليه وسلم الى العناية بأسباغ الوضوء .
قال صلى الله عليه وسلم : « من توضأ فأحسن الوضوء ،
خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره » .
وقال صلى الله عليه وسلم : « أنتم الغر المحجلون من إسباغ
الوضوء » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « ألا أدلكم على ما يمحو الله
به الخطايا ، ويرفع به الدرجات ؟
قالوا : بلى يا رسول الله .

قال : أسبغ الوضوء على المكاره وكثرة الخطا الى المساجد
 وانتظار الصلاة بعد الصلاة ، فذلكم الرباط فذلكم الرباط .
وهذه الطهارة مطلوبة من الرجل والمرأة . فكل ما يطلب من
الرجل يطلب من المرأة في أمور الطهارة .

جاءت أم سليم الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت :
— يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق . فهل على المرأة
من غسل إذا احتلمت ؟

قال صلى الله عليه وسلم : ((نعم اذا رأت الماء)) (١) .
قالت يا رسول الله . وتحتلم المرأة ؟

قال صلى الله عليه وسلم : ((تربت يداك . فبسم يشبهها
ولدها ؟)) .

وهكذا عني الاسلام بالطهارة ، فأوجب الغسل من أمور
منها الجنابة ودم الحيض والنفاس ، وأوجب الوضوء للصلاة . .
وعناية الاسلام بالنظافة والطهارة ، لم تشهد لها مثيلا
في الشعوب الأخرى التي لا تعرف ما عرفه الاسلام في هذا
الباب . . بل العكس ، يحدثنا التاريخ أن قصر فرساي التاريخي
بالرغم من أن عدد حجراته بلغت المئات ، لم يكن فيه حمام واحد ،
والشعوب الأخرى لا تعرف هذه الطهارة التي يتسلح بها المسلم .
وخاصة عند كل صلاة . . بل ان هذه الشعوب الأخرى لا تعرف
الطهارة من الجنابة . . بل وان النتن يالصاعد من رجالهم ونسائهم
بسبب عدم عنايتهم بالتطهر ، وهم يحاولون اخفاء هذا النتن . بما
يضعونه من عطور . . فالمرأة عندهم تضع العطر لتخفي نتنها . .
أما طهارة المرأة المسلمة ، فتغنيها عن وضع العطور امثالاً
لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال :

((إذا خرجت المرأة إلى المسجد . فلتغتسل من الطيب كما
تغتسل من الجنابة)) رواه النسائي عن أبي هريرة .

ولذا عني فقهاء المسلمين بالطهارة . فجعلوا أول كتبهم في
الفقه « كتاب الطهارة » . وللنساء نصيب كبير من أحكام
هذا الكتاب . وفي هذه الرسالة نتناول أحكام الاسلام الخاصة
بطهارة النساء ، أما الأحكام العامة التي تشمل الرجال والنساء
فنحيل فيها الى كتب الفقه .

(١) أي اذا احتلمت ولكنها لم تر الماء أو أثره ، فلا غسل عليها . وماء
المرأة يميل الى اللون الاصفر بينما ماء الرجل كرائحة طلع الزهر .

بول الصغير والصغيرة

الأحاديث النبوية :

عن أم قيس بنت محسن : أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبال على ثوبه ، فدعا بماء ففوضه عليه ولم يغسله . رواه الجماعة .
وفي رواية : فدعا بماء ففرشه . رواه مسلم .

وعن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « **بول الغلام الرضيع ينضح ، وبول الجارية يغسل** » قال قتادة : « وهذا ما لم يطعما ، فإذا طعما غسل جميعا » رواه أحمد والترمذي . وقال حديث حسن .

ومن عائشة رضي الله عنها قالت : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه ، فبال عليه . فأتبعه الماء . رواه البخاري وكذا أحمد وابن ماجه وزادا « ولم يغسله » .

ولمسلم « **كان يؤتى بالصبيان فيبرك عليهم ويحنكهم ، فأتى بصبي فبال عليه ، فدعا بماء فأتبعه بوله ولم يغسله** » .

وعن أبي السمع ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم « **يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام** » رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

وعن أم كرز - بضم الكاف وسكون الزاي - الخزاعية قالت : أتى النبي صلى الله عليه وسلم بغلام فبال عليه ، فأمر

بماء فتضح ، واتى بجارية ، فبالت عليه ، فأمر بماء فغسل .
رواه أحمد .

وعن أم كرز أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((**بول الغلام ينضح ، وبول الجارية يغسل**)) رواه ابن ماجه .

وعن أم الفضل لبابة بنت الحارث قالت : قال الحسين بن على في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله أعطني ثوبك أغسله ، فقال : ((**إنما ينضح من بول الذكر ويغسل بول الأنثى**)) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه .

البول من النجاسات :

النجاسة في اللغة اسم لكل مستقذر . ومن النجاسات فضلة آدمى من بول وعذره ، ولو كان آدمى صغيرا لم يتناول طعاما ، ومنى آدمى وغيره ، والمذى وهو ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاعبة ونحوها . والودى وهو ماء أبيض يخرج عقب البول غالبا . والهادى وهو ماء بيض يخرج من المرأة قرب ولادتها .

ويجب إزالة النجاسة عن بدن المصلى وثوبه ومكانه ، إلا ما عفى عنه لتعذر إزالته ، أو عسر الاحتراز منه دفعا للخرج . وفي الأحاديث المتقدمة ، تناول رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان حكم بول النصبى والجارية .

معنى النضح :

اختلف الفقهاء في معنى النضح . .

فذهب الشيخ أبو محمد الجوينى والقاسى حسين والبغوى الى أن معناه أن الشيء الذى أصابه البول يغمر بالماء كسائر النجاسات ، بحيث لو عصر لا يعصر .

ويخالف هذا غيره ، فى أنه يشترط عصره ، وهذا غير صحيح . فهذا لا يشترط بالاتفاق .

وذهب امام الحرمين (الجوينى) والمحققون الى أن النضح ،

أن يغمر ويكاثر بالماء مكاثرة ، لا يبلغ جريان الماء وتردده وتقاطره ، بخلاف المكاثرة في غيره ، فإنه يشترط فيها أن يكون بحيث يجرى بعض الماء . ويتقاطر من المحل ، وإن لم يشترط عصره . وهذا هو الصحيح المختار ، ويدل عليه قولها — أى أم قيس — فنضحه ولم يغسله . وقولها في رواية (غرشه) أى نضحه . والله أعلم (١) .

فمعنى النضح هو رش الماء واتباعه مكان البول ، حتى يغمر دون ذلك أو عصر .

اختلف العلماء في بول الصغير . على ثلاثة أوجه هي :

الأول : يكفى النضح في بول الصغير . ولا يكفى في بول الجارية . بل لابد من غسله كسائر النجاسات . وهذا هو المشهور والمختار . وهو قول على عليه السلام وعطاء والزهرى وأحمد وإسحق وابن وهب وغيرهم . وروى عن مالك . وقال أصحابه — أى أصحاب مالك — هي رواية شاذة . ورواه ابن حزم أيضا عن أم سلمة والثوري والأوزاعي والنخعي وداود وابن وهب .

الثاني : يكفى النضح فيهما أى للصغير والجارية . وهو مذهب الأوزاعي ، وحكى عن مالك والشافعى .

والثالث : هما سواء في وجوب الغسل . وممن قال بهذا أبو حنيفة ومالك في المشهور عنهما وأهل الكوفة .

ولكن هذين الرأيين الأخيرين شاذان ، وتردهما أحاديث هذا الباب ، ولا داعى للاشتغال بهذه التفرقة . فالأحاديث صريحة في التفرقة بين بول الصغير والجارية .

(١) شرح النووي على الإمام مسلم :

والخلاف هو في كيفية تطهير الشيء الذي بال عليه الصبى
ولا خلاف في نجاسته .

ما لم يطعم :

تقدم في حديث أم قيس أنها أتت بابن لها صغير « لم يأكل
الطعام » . فما المقصود بأنه لم يأكل ؟ .

قال النووي في شرحه مسلم : ثم أن النضح يجزئ ما دام
الصبى يقتصر على الرضاع . أما إذا أكل الطعام على جهة التغذية
فانه يجب الغسل بلا خلاف .

ولا يمنع النضح أول ولادته تحنيكه بتمر ونحوه . قال في نكت
التنبيه : ان لم يأكل غير اللبن ، وغير ما يحنك به وما أشبهه .

وذكر جلال الدين المحلى على منهاج الطالبين : ولا يمنع تحنيكه
تناوله السفوف ونحوه للإصلاح .

أى ما يلعبه من عسل للمداواة وغير ذلك أيضا ، لا يعتبر
طعاما يمنع النضح .

وذكر الموفق الحمدي في شرح التنبيه : أى لم يستقل بجعل
الطعام في فيه .

أى ما لم يستقل به عن اللبن ، أى يكون غالبا في غذائه .

سبب الرخصة بالنسبة للصغير :

ولعل سبب الرخصة في الاكتفاء بالنضح بالنسبة لبسول
الصبى :

ولوع الناس بحمله المفضى الى كثرة بوله عليهم ، ومشقة غسل
ثيابهم ، فخفف فيه لذلك .

كما أن بول الذكر ينزل متفرقا هنا وهناك بخلاف الأنثى .
وبول الغلام أرق من بول الجارية ، فلا يلصق بلحى لصوق
بولها .

وبول الأنثى أخبث وأنتن (١) .

حكم خالص بالنسبة للرضعة :

وذهب الفقهاء — ومنهم فقهاء المالكية — إلى أن ما يصب ثوب أو بدن الرضعة من بول أو غائط رضيعها — ولو لم يكن وليدها — من النجاسة المعفو عنها ، إذا اجتهدت في التحرز عنهما حال نزولهما ، وإن استحبوا لها أعداد ثوب للصلاة إذا استطاعت (٢) ومثلها في هذا ما يصيب ثوب أو بدن الجزار ، ونازح المراحيض والطبيب الذى يعالج الجروح .

ويندب لهم أعداد ثوب للصلاة .

وهذا الحكم مستمد من القاعدة الشرعية « المشقة تجلب التيسير » فمن الأسس التى قامت عليها الشريعة الغراء رفع الحرج عن الناس . وفى ذلك يقول الله عز وجل (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقوله (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) وقال صلى الله عليه وسلم « بنعت بالحنيفية السمحة » أخرجه أحمد فى مسنده . وقال الامام الشافعى رضى الله عنه (اذا ضاق الأمر اتسع) .

وهذه الرخصة للرضعة فقط أما كانت للرضيع أو غير أم له ، وذلك لكثرة حملها الرضيع لارضاعه . سواء كان الرضيع ذكرا أو أنثى .



(١) اعلام الموقعين لابن قيم ٢ — ٨٨ .

(٢) الفقه فى المذاهب الاربعة ص ٢١ طبعة دار الشعب .

نجاسة الدم وكيفية غسله

عن أسماء قالت : جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : احدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة . كيف تصنع به ؟ قال : **((تحته ثم تقرضه بالماء ثم تنصحه ثم تصلى فيه))** . متفق عليه .

وعن أبى هريرة أن خولة بنت يسار قالت : يا رسول الله ليس لى الا ثوب واحد وأنا أحيض فيه . قال : **فإذا ظهرت فاغسلى موضع الدم ثم صلى فيه** . قالت : يا رسول الله لم يخرج أثره . قال : **يكفيك الماء ولا يضرك أثره** » رواه أحمد وأبو داود .

وعن معاذة قالت : سألت عائشة عن الحائض يصيب ثوبها الدم فقالت : **((تغسله فإن لم يذهب أثره فلتغيره بشيء من صفرة))** قالت : « ولقد كنت أحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حيض جميعا لا أغسل لى ثوبا » رواه أحمد وأبو داود .

من هذه الأحاديث ، يتضح وجوب غسل النجاسة بالماء . والدم نجس باجماع المسلمين . ولا يشترط في ازالة النجاسة العدد ، بل يكفى فيها الانتقاء .

قال النووي : واعلم أن الواجب في ازالة النجاسة الانتقاء فان كانت النجاسة حكمية ، وهى التى لا تشاهد بالعين كالبول ونحوه ، وجب غسلها مرة ، ولا تجب الزيادة . ولكن يستحب الغسل ثانية وثالثة لقوله صلى الله عليه وسلم : **((إذا استيقظ أحدكم من نومه ، فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاثا))** .

وأما إذا كانت النجاسة عينية كالدم وغيره ، فلا بد من إزالة عينها ، ويستحب غسلها بعد زوال العين ثانية وثالثة .

وإذا غسل النجاسة العينية فبقى لونها ، لم يضره ، بل لقد حصلت الطهارة . وإن بقي طعمها ، فالثوب نجس ، فلا بد من إزالة الطعم . وإن بقيت الرائحة ، ففيه قولان للشافعي : أحدهما يطهر .

ودم الحيض لا يعفى عن يسيره وإن قل . وطهارة الثوب والملبس شرط للصلاة .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الثاني : يكفيك الماء ولا يضرك أثره ، دليل على أن الماء الطاهر هو الذي يجب غسل النجاسة به ، والغسل بالخل أو غيره من المائعات لا يجزئ ، لأن المأمور به هو الغسل بالماء . والحديث صريح في أن بقاء أثر النجاسة الذي عسرت إزالته لا يضر ، لكن بعد التغيير بزعفران و صفرة و غيرهما — كما جاء في الحديث الثالث — حتى يذهب لون الدم ، لأنه مستقذر ، وربما نسبها من رآه إلى التقصير في إزالته .

وأما قول السيدة عائشة في الحديث الثالث « لا أغسل لى ثوبا » على أنها كانت تحتاط ، فلا يصيب ثوبها شيء من الحيض ، وما كان الأصل فيه الطهارة ، فهو باق على طهارته حتى يظهر فيه نجاسة . فيجب غسلها .



قضايا في الوضوء

- * لمس المرأة للرجل والمصافحة *
- * طلاء الأظافر *
- * الشعر المستعار *
- * المسح على الجوب *
- * الحدث الأصفر ومس المصحف *

لمس المرأة للرجل والمصافحة

اختلف العلماء في حكم لمس المرأة للرجل في وضوء .
ذهب الحنفية : الى أن اللمس لا ينقض الوضوء الا بالمباشرة
الفاحشة .

أما المالكية : فقد اشترطوا في نفس الوضوء باللمس أربعة
شروط :

- ١ - أن يكون اللمس بالغاً .
 - ٢ - وأن يقصد اللذة ، ويجدها بدون قصد .
 - ٣ - وأن يكون الملموس عارياً، البشرة أو مستورها بساتر خفيف . فان كان الساتر كثيفاً ، فلا ينقض الوضوء الا اذا كان اللمس بالقبض على عضو منه ، وقصد اللذة أو وجدها .
 - ٤ - وأن يكون الملموس ممن يشتهى عيادة . فلا ينقض الوضوء بلمس صغيرة لا تشتهى كبنت خمس سنين ، ولا بلمس عجوز انقطع أرب الرجال منها ، لأن النفوس تنفر عنها .
- وينقض الوضوء اذا كان الملموس امرأة غير محرم ، سواء كانت زوجة أو غيرها ، اذا كان اللمس على النحو السابق بيانه .
- ومن اللمس القبلة على الفم ، وتنقض الوضوء مطلقاً . ولو لم يقصد اللذة أو يجدها . أو كانت القبلة بكره .
- ولا تنقض القبلة اذا كانت لوداع أو رحمة ، وكانت القبلة لمحرم ، كأب لابنته ، أو أخ لأخته .

هذا كله بالنسبة للامس . أما الملموس . فان كان بالغيا ووجد اللذة ، انتقض وضوؤه ، فان قصد اللذة ، فانه يصير لامسا ، يجرى عليه حكمه السابق ولا ينتقض الوضوء بفكر أو نظر من غير لمس ، ولو قصد اللذة أو وجدها ، فان أمذى بسبب الفكر أو النظر انتقض وضوؤه بالمدى ، وان أمذى وجب عليه الغسل بخروج المنى .

أما الشافعية : فقد قالوا أن لمس الأجنبية ينقض الوضوء مطلقا . ولو بدون لذة ، ولو كان الرجل هرما ، والمرأة عجوزا شوهاء ، بشرط عدم الحائل بين بشرة اللامس والملموس . ويكفي الحائل الرقيق ، ولو كان الحائل من الوسخ المتراكم من القبار .

واستثنوا من بدن المرأة شعرها وسننها وظفرها فان لمسها لا ينتقض الوضوء ، ولو تلذذ به . لأن من شأن لمسها عدم التلذذ به .

وينتقض الوضوء بلمس الميت . ولا ينتقض بلمس المحرم — وهى من حرم نكاحها على التأبيد بسبب نسب أو رضاع أو مصاهرة . أما التى لا يحرم زواجها على التأبيد ، كأخت الزوجة ، وعمتها ، وخالاتها — فان لمس احداهن ينقض الوضوء .

وهكذا ينقض الوضوء بلمس أم الموطوءة بشبهة وبناتها ، فان زواجهما ، وان كان محرما على التأبيد ، ولكن التحريم لم يكن بالسبب المذكور ، بل كان بسبب غير مباح .

أما الحنابلة : فقد قالوا ينقض الوضوء بلمس المرأة بشوة بلا حائل ، لا فرق بين كونها أجنبية أو محرما ، ولا بين كونها حية أو ميتة ، شابة أو عجوزا ، كبيرة أو صغيرة تثتلى

عادة ، ومثل الرجل في ذلك المرأة ، بحيث لو لمست رجلا انتقض وضوؤها بالشروط المذكورة . ولا ينقض اللمس ، الا اذا كان لجزء من أجزاء البدن غير الشعر والسن والظفر ، فان لمس هذه الأجزاء الثلاثة لا ينتقض الوضوء . أما اللموس فانه لا ينتقض وضوؤه ولو وجد شهوة .

ولكل رأى من هذه الآراء سنده وحجته ، كما أنه يتيسر في هذا سلفا من الصحابة . وننتهي مما تقدم الى أن ترك المصافحة أو اللمس أسلم وأفضل ، وهو أخذ بالعزيمة والله الموفق والهادي الى سواء السبيل . وان لم يترك المصافحة ، بالشروط التي ذكرها الفقهاء . . فهو أخذ بالرخصة ولا تثريب في ذلك .

لمس المتوضىء لزوجته :

هذا في شأن المرأة الأجنبية . . أما في شأن الزوجة فهي حليته على كتاب الله وسنة رسوله . ولكن ما حكم الوضوء ، روى أحمد والأربعة بسند رجاله ثقات ، عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل بعض نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ » .

وعنها رضي الله عنها قالت : كنت أنام بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ، ورجلاي في قبلته ، فإذا سجد غمزني . فقبضت رجلي . متفق عليه .

وأخرج اسحاق بن راهوية ، وأيضا البزار بسند جيد ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلها وهو صائم ، وقال ((إن القبلة لا تنقض الوضوء ، ولا تفطر الصائم)) .

وروى مسلم والترمذي وصححه ابن عائشة أيضا ، قالت : فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة من الفراش

فالتمسته ، فوضعت يدي على بطن قدميه ، وهو في المسجد ،
وهما منصوبتان ، وهو يقول : (اللهم انى أعوذ برضاك من
سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ،
لا أحصى ثناء عليك أنت ، كما أثنيت على نفسك) .

وصرح ابن عمر بأن من قبل امرأته أو جسمها بيده فعليه
الوضوء . رواه عنه مالك والشافعي . ورواه البيهقي عن
ابن مسعود بلفظ ((القبلة من اللبس وغيرها الوضوء . واللمس
ما دون الجماع)) (١) .

هل تجوز مصافحة المرأة للأجنبي :

هذه هي آراء العلماء في أثر مصافحة المرأة للرجل الأجنبي
من ناحية نقض الوضوء من عدمه . ولكن هل هذه المصافحة
حرام في ذاتها أم جائزة ؟

ذهبت في الطبعين الأوليين من هذه الرسالة الى حرمة
هذه المصافحة بدون حائل ، أما اذا كان هناك حائل
من سترة ، فقد اختلفوا فيه ، فبعضهم حرمه ، وبعضهم
أجازه . ولكنى رجعت عن هذا الرأي في حديث تليفزيونى ،
بعد أن اطلعت على حديثين شريفيين في هذا الموضوع (٢) .

وسبب رجوعى عن رأى الأول :

١ - أن التحريم يجب أن يستند الى دليل قطعى . وليس
في الموضوع دليل واحد من الكتاب والسنة ، قطعى الدلالة
بالتحريم . والله وحده هو المرجع في الحلال والحرام .

٢ - ثم أن المصافحة لو كانت محرمة في ذاتها ، بنص قطعى

(١) نيل الاوطار ١ - ٢٩٥ .

(٢) هذا الحديث التليفزيونى كان في حضرة فضيلة الشيخ جاد الحق على
جاد الحق شيخ الازهر الآن ومفتى الجمهورية في ذلك الوقت .

للدلالة ، لما اختلف الأئمة في أثرها في نقض الوضوء . وما اختلفوا
هذا الاختلاف في أثرها نقض الوضوء ، الا لأنه لا خلاف على
أنه ليس فيها نص تحريمي . ولم يقل أمام واحد معتمد بحرمه
مصافحة الرجل للمرأة الأجنبية .

خصوصية الرسول في عدم مصافحة النساء :

حقا . . رويت أحاديث نبوية عديدة ، بأن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يبايع النساء بالكلام ، وما مست يد رسول الله
صلى الله عليه وسلم يد امرأة ، الا امرأة يملكها أى يملك
نكاحها . وهذه سنة عملية خاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم .
وروى عنه صلى الله عليه وسلم : « إني لا أصافح النساء ،
انما قولى لمائة امرأة ، كقولى لامرأة واحدة » .

ولكن كل هذه الأحاديث محمولة على خصوصية لرسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وليست حكما عاما لجميع الأمة . والدليل
على هذا ، علاوة على ما ذكرت ، حديثان شريفتان .

١ — لما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من بيععة الرجال ،
جلس على الصفا ، ومعه عمر أسفل منه ، فجعل يشترط على
النساء البيعة ، وعمر يصفحهن (١) .

ولو كانت المصافحة محرمة على المؤمنين عامة ، لما
صافحهن عمر ، أو لاعترض النبي صلى الله عليه وسلم ، على
مصافحة عمر للمؤمنات .

٣ — وروى ابن جرير الطبرى ، أن الصحابة الجلييلة
أم عطية الأنصارية ، روت أن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما
قدم للمدينة ، جمع نساء الأنصار في بيت ، ثم أرسل اليهن عمر

(١) تفسير القرطبي ص ٧١ ج ١٨ .

ابن الخطاب رضى الله عنه ، فقام على الباب ، وسلم عليهن ،
فرددن عليه السلام ، ثم قال : أنا رسول رسول الله — صلى الله
عليه وسلم — اليكن . فقلن : مرحبا برسول الله ، وبرسول
رسول الله . فقال : تبايعن على ألا تشركن بالله شيئا ، ولا تسرقن
ولا تزنين ؟ قلن : نعم . فمد يده من خارج البيت ، ومدن أيديهن
من داخل البيت ، ثم قال : اللهم أشهد (١) .

ومؤدى هذا أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، مد يده من
الخارج ، ومدن أيديهن من الداخل للمصافحة على البيعة .

ومؤدى ما تقدم أن النبى صلى الله عليه وسلم ، لم ترد عنه
سنة قولية تحرم مصافحة المرأة للرجل الأجنبى . فالقول بالتحريم
قول لا يقوم على سند صحيح من النصوص ، ولا على فقه سائغ
يمكن التعويل عليه .



(١) تفسير ابن كثير ١٢٨/٨ — والقرطبى ٧١/١٨ .

طلاء الأظافر

صبغ الأظافر ان كان لا يبقى له جرم ، كالحناء والكتم ، لا يضر الوضوء أو الغسل بقاء هذا اللون ، والصلاة صحيحة .
أما الصبغ الذى له جرم ، كالأصباغ الكيماوية المنتشرة فى الأسواق — كالمانيكير والأكلادور — فان وضعت بعد الوضوء ، فان الصلاة تصح مع وجودها اما ان وضعت قبل الوضوء أو الغسل ، فلا بد من ازالتها عند الوضوء والتطهر ، حتى يصل الماء الى البشرة .

والإجماع على أن الصبغ الذى له جرم ، هو الذى لا يصح الغسل أو الوضوء مع بقاءه .

وافتهاء بعض العلماء العصريين — وهم ندرة — بجواز الغسل والوضوء مع بقاء طلاء الأظافر ، قول باطل ، لا عذر شرعا يدعو اليه . وقد ذهب الى هذا الراى — أى بطلان الوضوء والغسل مع وجود طلاء الأظافر — فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف عميد الافتاء فى مصر ، وكذلك فضيلة الامام الأكبر الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الأزهر فى فتوى أذيعت له من محطة القرآن الكريم بالقاهرة .

واعلمى — يا أختاه — أنه جاء فى الفتاوى الهندية « ج ١ ص ٣٥ » لو انكسر ظفره فجعل عليه نواء أو علكا ، فان كان يضره نزعها مسح عليه ، وان ضره المسح تركه . والرجل بأصبعه قرحة ، فأدخل المرارة فى أصبعه ، أو المرهم فجاوز موضع القرحة . فتوضأ ومسح عليها ، جاز اذا استوعب المسح العصابة ،

أجيز المسح في هذه الأحوال لضرورة ، أما المسح على صبغ الأظافر فلا ضرورة تدعو اليه ، بل لابد من إزالته ليصبح الوضوء والغسل (١) .

وانى أنتهز هذه الفرصة ، وأناشد أخواتى وبناتى المسلمات أن يقلعن عن هذه العادة الذميمة التى وردت إلينا من الغرب مع مدنيته الزائفة ، وإباحيته الهابطة ، والذى لا يحرص على ما يحرص عليه الاسلام من صون المرأة وتكريمها .

أليس الأولى بنسائنا وبناتنا أن يشبهن بأمهات المؤمنين وبنات النبى صلى الله عليه وسلم ، ونساء السلف الصالح من المهاجرات والأنصار ، بدلا من التشبه بالكافرات والفاجرات ؟؟

والله ما فى هذه الأطلية التى تصبغ بها الأظافر شىء من الزينة أو الجمال . أن التى تطلّى أظافرها تجتهد فى اطالتهــا ، ونسيت أن هذا يخالف الفطرة الانسانية السليمة التى أشار إليها النبى صلى الله عليه وسلم ودعا إليها ، ألا وهى تقليم الأظافر . فوقما فى اطالة الأظافر من أضرار صحية ، لاختفاء الجراثيم والأوساخ وراءها .

فلتتق المرأة المسلمة ربها . . ولتعتز بدينها وآدابه ، ولتحرص على اسلاميتها ظاهرا وباطنا ، عقيدة وسلوكا . . ولتبتعد عن المدنية الغربية وما فيها من زيف وباطل يجر الى المعصية .



(١) تراجع مجلة الوعي الاسلامى العدد ٤٨ لسنة ١٣ - ربيع الثانى

الشعر المستعار

((لعن الله الواصلة والمستوصلة))

حديث شريف

افتى عالم مصرى بأنه يجوز للمرأة أن تمسح على الشعر المستعار المعروف بالباروكة والبوستيج .
وكم كنا نود من هذا المفتى الذى عرف بفتاويه الشاذة أن يرجع الى حكم الشريعة الغراء فى لبس الشعر المستعار .

نصوص شرعية :

١ — جاءت امرأة الى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله إن لى ابنة عريسا — تصغير عروس — أصابتها حصبة ، فتمزق شعرها أفأصله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم ((**لعن الله الواصلة والمستوصلة**)) رواه البخارى ومسلم .

٢ — وعن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه سماع معاوية عام حج على المنبر ، وتناول قصة من شعر كانت فى يد حرسى ، فقال :

((يا أهل المدينة أين علمائكم ؟ سمعت النبى صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا ويقول ((**إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذها نساؤهم**)) رواه البخارى ومسلم .

٣ — روى عن عبد الله بن مسعود — رضى الله تعالى عنه — موقوفا — قال :

**((لعن الله الواشمات والمستوشمات ، والنامصات والمنمصات ،
والمتفاجات للحسن ، المغيرات خلق الله)) .**

فبلغ هذا امره من بنى أسد ، تقرأ القرآن ، اسمها أم يعقوب
فأنته فكلمته فقال :

— وما لى لا لعن من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وهو فى كتاب الله .

فقالت المرأة : لقد قرأت ما بين لوحى المصحف فما وجدته .
قال : لو كنت قرأته لقد وجدته . قال الله تعالى (وما
آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا) .

قالت المرأة : انى أرى شيئاً من هذا على امرأتك الآن .
فقال : اذهبنى فانظرى .

فدخلت على امرأته ، فلم تر شيئاً ، فعادت فقالت :
— ما رأيت شيئاً .

— أما لو كان ذلك لم أجامعها .

(رواه البخارى)

٤ — وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ((لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة
والمستوشمة)) رواه البخارى ومسلم .

٥ — روى أن معاوية قال ذات يوم :

(*) الواصلة هى التى تصل الشعر بشعر النساء والمستوصلة هى
الممول بها ذلك . والواشمة هى التى تقوم بغرز الجلد بالابر وحشو المكان
بالكحل والداد والمستوشمة هى الممول بها ذلك . والنامصة التى تنقش الحاجب
حتى ترقه — والمتفاجة التى تفلج أسنانها بالمبرد ونحوه للتحسين .

— انكم قد أحدثتم زى سوء ، وان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الزور .

قال قتادة : يعنى ما يكثر ته النساء أشعارهن من الخرق .
قال : وقد جاء رجل بعصا على رأسها خرقة ، فقال معاوية : الا
وهذا الزور . رواه البخارى ومسلم .

من هذه النصوص وغيرها أفتى جمهور العلماء بحرمة وصل
شعر المرأة بالشعر ، ومثله لبس الباروكة والبوستيج .

مذاهب الفقهاء :

وقد اختلفت مذاهب الفقهاء فى حكم وصل المرأة شعرها بغيره
توسعة وتضييقا ، ويمكن تلخيص ذلك بما يلى :

١ — يرى الحنفية أن وصل المرأة شعرها بشعر آدمى
حرام . سواء أكان الموصول به شعرها نفسها أو شعر زوجها
أو محرما ، أو امرأة أخرى غيرها ، أو غير ذلك .

أما وصلها شعرها بشعر غير آدمى ، كالصوف والوبر
وشعر الماعز والخرق وغير ذلك ، فمباح لعدم التزوير ، ولعدم
استعمال جزء الآدمى وهما علة التحريم عندهم . (ابن عابدين ٦ ،
٣٧٢ ، ٣٧٣) .

٢ — وذهب المالكية الى المنع من وصل الشعر مطلقا
سواء كان الموصول به شعر آدمى أو صوف أو غير ذلك . وقوى
هذا رأى الامام النووى من عمدة أئمة الشافعية . ففصل فى
المجموع « وقول من قال بالتحريم مطلقا أقوى لظاهر إطلاق
الأحاديث الصحيحة » المجموع ١٤٧/٣ .

٣ — وذهب الشافعية الى أن الوصل بشعر الآدمى حرام
مطلقا كالحنفية . أما الوصل بشعر غير الآدمى كالصوف والوبر
وغیرهما فعلى قسمين .

(١) أن كان الموصول به نجسا فحرام لحسرة استعمال
النجس في الصلاة وخارجها .

(ب) وان كان الموصول به طاهرا ، فإنه ينظر ان كانت
المستوصلة ليست بذات زوج حرم أيضا .

وان كانت ذات زوج فتلاثة أقوال :

الأول : يحل الوصل اذا أذن الزوج فقط .

والثاني : يحرم الوصل ولو أذن الزوج .

والثالث يحل مطلقا من غير حاجة لأذن زوجها .

والقول الأول وهو الأصح عند الشافعية . المجموع

١٤٧/٣ .

٤ — أما الحنابلة فقد ذهبوا أيضا الى حرمة الوصل بشعر
الآدمي مطلقا لما فيه من التدليس . وكذلك ذهبوا الى حرمة
الوصل بشعر غير الآدمي كالصوف والوبر .

وأما الوصل بغير الشعر ، كالخرق التي تشد بها الضفائر
ففيه تفصيل . ان كان بالقدر الضروري لشد الرأس ، فلا بأس
به للحاجة اليه ، وأن كان بأكثر من ذلك ، ففيه روايتان أحدهما
الكراهة . المغنى ١ — ٩٩ .

والخلاصة من كل ما تقدم :

١ — اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على تحريم وصل شعر
المرأة بشعر آدمي ، سواء أكان الموصول به شعر محسومها ، أو
زوجها ، أو شعر أجنبي عنها ، أو شعر امرأة أخرى أو شعرها .
وعليه فإنه يحرم استعمال (الباروكة) و (البوستيج)
المستعملين من الشعر الطبيعي للإنسان .

٢ — وصل ما يشبه الشعر الطبيعي حتى يظن الناظر اليه
لأول وهلة أنه امتداد لشعر المرأة نفسه وذلك ، كما هو الحال

بالنسبة للشعر الصناعى المتخذ من النايلون وغيره لوصل شعر النساء اليوم ، فهذا حرام أيضا .

وهذا التحريم قياسا على الوصل بالشعر الطبيعى ، لقيام علة التحريم فيه وهى (التزوير) . وهذه العلة هى التى نص عليها فى حديث معاوية المتقدم . كما نص عليه أيضا فى حديث ابن مسعود المتقدم فى قوله ((**المفبرات خلق الله**)) وهذه العلة محل اتفاق الفقهاء .

٣ - وصل ما لا يشبه الشعر الطبيعى . بحديث يعلم الناظر اليه لأول وهلة أنه ليس شعرا طبيعيا وأنه غريب عن المرأة وليس من شعرها كالصوف وبعض الألياف ، فهذا مباح لعدم تضمنه علة التحريم المتقدمة وهى التزوير ، إلا أن التنزه عنه أولى لاطلاق النصوص الشرعية المتقدمة ولما رواه أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - يقول :

((**زجر النبى صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة برأسها شيئا**)) رواه مسلم .

وهذا مراعاة لمذهب المالكية والحنبلية ، إلا أننا لم نستطع القول بالتحريم لعدم توفر العلة المنصوص عليها وهى (التزوير) وأما اطلاق النصوص المتقدمة وبخاصة حديث جابر الأخير فمحمول على النصوص الأخرى المقيدة بالتزوير حملا للمطلق على المقيد (١) .

٤ - صفر شعر المرأة بالشرائط المألوفة وغيرها ، مما هو ظاهر فيه أنه ليس من شعرها : مباح ، لأنه ليس وصلا فلا

(١) راجع مجلة الوعى الإسلامى الكويتية بحث « حكم الإسلام فى وصل المرأة شعرها بغيره (الباروكة) » العدد ١٤٦ السنة ١٣ صفر ١٣٩٧ - المقال للدكتور أحمد الحجبى .

يدخل تحت التحريم ، إلا انه ينبغي ألا يزداد فيه الحد عن اللازم
للم الشعر وربطه ، وذلك مراعاة لمذهب الحنبلية .

تنبيه عن التزوير وتغيير خلق الله وصبغ الوجه :

هذا ويجب التنبيه — بهذه المناسبة — الى أن ما أوردناه من
نصوص شرعية صحيحة وغيرها ، تدل على تحريم أو كراهة كل
زينة فيها تزوير للواقع الذي خلقت عليه المرأة . بحيث تبدو
وكأنها شيء طبيعي فيها ، وذلك كالتنميص وهو نتف الشعر الزائد
في الوجه ، وكذلك تحمير الوجه بأنواع الأصبغة على وجه تبدو
فيه الحمرة وكأنها شيء طبيعي في المرأة ، وقد نص الشافعية على
ذلك فقد جاء في المجموع للإمام النووي ما نصه :

**قال صاحب التهذيب : وتحمير الوجه ، والخصاب بالسواد
وتطريف الأصابع حرام بغير إذن الزوج ، وبإذنه وجهان أحدهما
التحريم .»**

أما غير ذلك من أنواع الزينة للمرأة مما ليس فيه تزوير ،
فمباح لها إذا لم تكن ذات زوج ، ولم تتزين به لأجنبي ، وإن كان
الأفضل لها عدم المبالغة في ذلك ، فإذا كلنت ذات زوج ، فإن
طلب منها زوجها ذلك ، وجب عليها فعله ، لأن التزين حقه ، وإن
منعها من الزينة ، حرمت عليها لما في ذلك من عصيان أمره ، وإن
سكت فلم يطلب ولم يمنع كان الأمر على الإباحة كغير ذات
الزوج (١) .

وقال الإمام الشيخ خطاب — رضى الله عنه — في الدين الخالص
« إذا ثبت للمرأة لحية أو شارب ، فلا تحرم الإزالة بل تستحب أو
تجب كما تقدم (٢) ذلك أن الأصل لوجه المرأة أن يكون بلا شعر .
فإن كان المكان بشعر فيجب عليها إزالته » (٣) .

(١) يراجع الوعى الإسلامى الكويتية العدد السابق ذكره .

(٢) و (٣) الدين الخالص ط ٣ د ٢٣٠/١ .

وهكذا يتضح أن وصل الشعر من الزينة المحرمة ، ومن الأمور الخطيرة ، والآثام الكبيرة ، وكفى ما جاء في حديث معاوية « إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذها نساؤهم » ما جاء في قوله « ما كنت أرى أحدا يفعل هذا غير اليهود » فاعتبروا يا أولى الأبصار .

المسح على الشعر المستعار :

وإذا كان هذا هو حكم الشريعة الفراء في الشعر المستعار ، وإذا كان لبس الشعر المستعار غير مأذون به أصلا فكيف يمكن القول أن المسح عليه ، يغنى عن المسح بالرأس ؟

قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » .

ففرائض الوضوء وأركانه أربعة :

- ١ - غسل الوجه .
- ٢ - غسل اليدين إلى المرفقين .
- ٣ - مسح الرأس .
- ٤ - غسل الرجلين إلى الكعبين .

إذا . . فمسح الرأس فرض وركن في الوضوء ، لا يتم الوضوء إلا به . وقد اتفق العلماء على أن مسح الرأس من فروض الوضوء ، واختلفوا في القدر المجزئ منه .

فذهب مالك : إلى أن الواجب مسحه كله . ومن أصحاب مالك من اكتفى بمسح الثلث ومنهم من رأى مسح الثلثين . وقال الحنفية : المفروض هو مسح ربع الرأس على المعتمد .

وقال الحنابلة : بوجوب مسح جميع الرأس .

ويتضح مما تقدم أن مسح الرأس فرض وركن اتفق عليه العلماء ، وإن اختلفوا في مسح الرأس كله أو في مسح قدر منه ، وفي القدر المسموح . وأصل الاختلاف في الباء في قوله تعسالى ((برعوسكم)) . فالباء ، في كلام العرب تكون مرة زائدة ، ومرة تدل على التبعض مثل قول « أخذت بثوبه وبعضه » .

وقد احتج من رجع مفهوم الباء بالزيادة ، بحديث المغيرة الذى أخرجه مسلم من أن النبى صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بنصائته وعلى العمامة . أى رفع العمامة قليلا ، ومسح على ناصية رأسه وعلى العمامة .

وهكذا يتضح أن المسح على الشعر المستعار ، لا يصح به الوضوء ، ما دام المسح لم يشمل جزءا من الرأس ، عملا بما قاله العلماء الذين اکتفوا بمسح جزء من الرأس .

هذا ، وقد أفتى فضيلة الامام الأكبر الدكتور عبد الحلیم محمود شيخ الأزهر الأسبق بعدم جواز المسح على الباروكة والشعر المستعار ، وذلك فى فتوى أذيعت له من محطة إذاعة القرآن الكريم بالقاهرة .



المسح على الجورب

ترى بعض السيدات العاملات والطالبات حرجا من خلع الجورب للوضوء ، وهن في دور أعمالهن أو دور العلم ، ويسألن : هل يجوز للمرأة أن تمسح على الجورب بدلا من غسل الرجل . ونقول مستعينين بالله أنه ثبت المسح على الخفين بالسنة الكريمة ، وقد روى البخارى عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم « مسح على الخفين » .

والمسح على الخفين . رخصة للرجال والنساء فى السفر والحضر . يجوز الأخذ بها بالشروط الآتية :

الا أن غسل الرجلين أفضل من المسح المرخص فيه . ويشترط فى صحة المسح على الخفين شروط : منها أن يمكن تتابع المشى فيهما ، على تفصيل فى المذهب .

قال الملكية : لا يصح المسح على الخف الا اذا كان متخذا من الجلد ، فلا يصح المسح على المتخذ من اللبدة وغيره . ويشترط فى الجلد أن يكون مخروزا ، غلو المقت أجزاء الخف برسراس ونحوه ، لم يصح المسح عليه .

وقال الشافعية : لا يصح المسح على الخف الا اذا كان متخذا من الجلد أو الجوخ القوى .

أما الحنفية : فقد اشترطوا فى الخفين صلاحية المشى فيهما مسافة فرسخ فأكثر (والفرسخ ثلاثة أميال أو اثنى عشر ألف

خطوة (يصلحان لذلك بنفسهما من غير أن يلبس عليهما مداس ،
فإن لم يصلحا لذلك ، لا يصح المسح عليهما ، كما إذا كانا رقيقين ،
أو مصنوعين من حديد أو زجاج أو نحو ذلك .

أما الحنابلة : فقد اشترطوا بإمكان تتابع المشى فيه عرفا ،
وإن كان الخف نفسه بحالة غير عادية ، كالمأخوذ من الحديد والخشب
ونحو ذلك .

وجاء في « الفقه على المذاهب الأربعة » :

« وقد ثبت المسح على الجورب بما رواه المغيرة بن شعبة
من أن النبي صلى الله عليه وسلم « مسح على الجوربين والنعلين »
رواه أحمد وأبو داود والترمذي .

وقد روى أيضا جواز المسح على الجوربين عن تسعة من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم : علي ، وعمار ،
وابن مسعود ، وأنس ، وابن عمر ، والبراء ، وبلال ، وابن أبي
أوفى ، وسهل بن سعد رضي الله عنهم .

ويشترط في المسح على الجورب أن يكون تخينا . فلا يصح
المسح على الرقيق الذي لا يثبت على الرجل بنفسه من غير رباط ،
ولا على الرقيق الذي لا يمنع وصل الماء إلى ما تحته . وكذلك
لا يصح المسح على الرقيق الذي لا يثبت على الرجل بنفسه من غير
رباط ، ولا تخينا .

وقال الشوكاني : وقد ذكر أن المسح على الخفين مجمع عليه
بين الصحابة ، على جواز المسح على النعلين . قيل وإنما يجوز
على النعلين إذا لبسهما فوق الجوربين (٢) .

ويشترط لجواز المسح على الخفين ، أن يلبسا بعد طهارة
مائية تامة ، فلا يجوز المسح عليهما إذا لبسا بعد تيمم أو قبل اتمام
الطهارة بالماء .

(٢) المرجع السابق ٢٧٣/١ .

(١) نيل الاوطار ٢٧٢/١ .

الحدث الأصغر ومس المصحف

((لا يمسه إلا المطهرون)) الواقعة

اختلف الفقهاء في المقصود من المس ، وفي المقصود من المطهرين
في الآية ((لا يمسه إلا المطهرون)) .

والذى يهمنا في هذا المقام حكم مس المصحف على غير وضوء
أى المحدث حدثا أصغر (أى نقض وضوؤه) .

اختلف العلماء في هذا ، ولكن الجمهور على المنع من مسه .
لما رواه مالك من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب
كتابا لعمر بن حزم ، وكان فيه ((لا يمس القرآن الا طاهر)) .

وهذا الكتاب تلقته الأمة بالقبول ، ورواه أبو عبيد في فضائل
القرآن وغيره ، ورواه الأثرم . وقال حافظ المغرب الامام ابن
عبد البر « أنه أشبه بالمتواتر لتلقى الناس له بالقبول » . وقال
يعقوب بن سفيان « لا أعلم كتابا أصح من هذا الكتاب فان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين ، يرجعون إليه ويدعون
رأيهم » . وقال الحاكم « قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهرى لهذا
الكتاب بالصحة » .

وروى ابن عمر أن النبی صلى الله عليه وسلم قال :
((لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر)) وبه احتج أحمد بن حنبل على
الحرمة .

وخالف داود الظاهري الجمهور في ذلك ، فأباح مسه لمن

ليس طاهرا ، محتججا بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
قيصر ، فان فيه آية من القرآن .

ورد عليه بالفرق بين المصحف وكتاب المراسلة المشتغل على
الآية والآيتين :

وتفصيل أقوال المذاهب في هذا على الوجه الآتي :

المالكية :

يمنع الحدث الأصغر من مس المصحف أو بعضه ، ولو آية
سواء كان المس مباشرة أو بحائل أو بعود . وكذا يمنع من حمله
ولو بعلاقة ، أو على وسادة أو في أمتعة ، إذا لم يكن حمله تبعا
لها ، بأن قصد وحده أو مع الأمتعة ، غير تابع له . هذا إذا كان
مكتوبا بالخط العربي ومنه الكوفي .

ويجوز مس المصحف ، وحمله لبالغ محدث — ولو كان
حائضا — إذا كان معلما أو متعلما .

الحنابلة :

الحدث الأصغر يمنع المكلف من مس المصحف كلا أو بعضا
ولو آية . ويجوز عندهم أن يمس المصحف بحائل أو عود طاهرين
أو بحمله بعلاقة أو في خريطة أو متاع ، ولو كان المصحف مقصودا
بالحمل . ويجوز له كتابته وحمله حرزا إذا كان في سائر طاهر ،
ولا يجوز لولي الصبي تمكينه من مس المصحف أو الكتابة التي في
لوحه — ولو للحفظ والتعليم — ما دام الصبي محدثا .

الشافعية :

يحرم على المكلف المحدث حدثا أصغر أن يمس المصحف كلا
أو بعضا ، ولو آية ، ولو بحائل منفصل . وأما إذا وضع في كيس
كبير أو صندوق غير معد له ، فلا يحرم الا مس ما حاذى المصحف ،
وكذا يحرم مس جلده ، ولو انفصل عنه ، ما لم تنقطع نسبته عنه ،

بان يجعل جاد ككتاب آخر . وكذا يحرم مس علاقته ، ما دام
معلقا بها .

الحنفية :

يمنع الحدث الأصفر من مس القرآن وكتابته ، كلا أو بعضا
ولو كان آية — سواء كان مكتوبا بالعربية أو بالفارسية أو بغيرهما
من اللغات الأخرى — الا لضرورة بأن يخاف عليه أن يفرق أو يحرق
فيجوز حينئذ مسه ، كما يجوز مسه بدون ضرورة بغلاف منفصل
عنه . كالخريطة التي يوضع فيها ونحوها . أما جلده المتصل به ،
وكل ما يدخل في بيعه بدون ذكره ، فإنه لا يكفي في اباحة مسه ،
على المفتى به .

ويجوز أيضا مسه بنحو عود أو قلم .

أما تلاوة القرآن ، فلا يمنعها الحدث الأصفر ، بل يمنعها
الحدث الأكبر والحيض ، كما سنوضح بعد . .



دماء النساء

- * الحيض *
- * النفاس *
- * الاستحاضة *

الحيض

« ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ، ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمكم الله . إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين »
البقرة ٢٢٢ .

الدم الذى يخرج من فرج المرأة ثلاثة دماء فقط :
الاول : دم الفساد الخارج قبل التسع ، ودم الآيسة .
ويقال منه دم الاستحاضة ودم الفساد .
والثانى : دم الحيض .
والثالث : دم النفاس .

والحيض أمر كتبه الله على بنات آدم ، كما أخبر بذلك الصادق المصدوق ، وللإسلام أحكام بشأنها تخالف أحكام بنى إسرائيل . فقد روى مسلم والترمذى عن أنس رضى الله عنه أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة ، أخرجوها من البيت ولم يؤاكلوها ولم يشاربوها . ولم يجامعوها فى البيوت . فاستن العرب فى المدينة وما والاها بسنة بنى إسرائيل فى تجنب مؤكلة الحائض ومساكنتها . فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك . فأنزل الله تعالى **« ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض »** (الى آخر الآية) . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« اصنعوا كل شيء إلا النكاح » .

فبلغ ذلك اليهود . فقالوا :

— ماذا يريد هذا الرجل (أى رسول الله صلى الله عليه وسلم)
أن يدع من أمرنا شيئاً الا خالفنا فيه .

والحيض : الحيض ، وقيل الحيض عبارة عن الزمان والمكان
وعن الحيض نفسه . أى أن الحيض هو زمن الحيض . أو مكان
الحيض . أو الحيض نفسه .

وأصل كلمة الحيض من الإسيلان والانفجار . يقال : حاض
السيل وفاض . وحاضت الشجرة أى سالت رطوبتها . ومنه
الحيض أى الجوض . لأن الماء يحيض إليه أى يسيل .

وشرعاً : هو دم يخرج من قبل المرأة ، أى من أقصى رحمها .
حاصل صحتها ، من غير سبب ولادة أو اختضااض . ووقته
من بلوغ الأنثى تسع سنين إلى سن اليأس على تفصيل المذاهب .
فاذا رأت الدم قبل بلوغ تسع سنين أو رآته بعد سن الإياس
لا يكون دم حيض ، بل هو دم فساد أو علة .

والحيض — كما ذكرنا — أمر كتبه الله عز وجل على النساء
كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . فإنه لما أهل النبي
صلى الله عليه وسلم بالحج ، وكانت عائشة معه ، جاءها الحيض ،
ولم تزل حائضاً حتى يوم عرفة ، فبكت ودخل عليها رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهى تبكى فقال لها :

— مالك تبكين ؟

قالت : أبكى أن الناس حلوا ولم أحل ، وطافوا بالبيت ولم
أطف ، وهذا الحج قد حضر .

فقال لها صلى الله عليه وسلم : « **إن هذا أمر كتبه الله على
بنات آدم ، فاغتسلي وأهلي بالحج** » .

والمراد ببنات آدم غالبهن ، فلا ينافى عدم الحيض فى بعضهن
كالسيدة فاطمة الزهراء رضى الله عنها ، ولذلك وصفت بالزهراء ،

وحكمته عدم فوات زمن عليها بلا عبادة وروى أنها ولدت وقت غروب الشفق ، وطهرت من النفاس واغتسلت ، وصلت العشاء في وقتها . ولهذا قيل إن أقل النفاس لحظة (١) .

وعدم حيض بعض النساء ، أمر حاصل ، ومعروف طبيا ، وإن ندرت حالاته . فلا داعى للتعجب أو الإنكار .

ودم الحيض له عشرة أسماء : حيض ، وطمث ، وضحك واكبار واعصار ، ودراس ، وعراك ، وفراك ، وطمس ، ونفاس .

وفي الضحك بمعنى الحيض قوله تعالى في السيدة سارة ، امرأة سيدنا ابراهيم عليه السلام (وامراته قائمة فضحكت فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب) هود ٧٦ .

تعريف الحيض :

اختلف الفقهاء في تعريف الحيض .

فقال المالكية : إذا خرج الدم من مراهقة وهى بنت تسع سنين الى ثلاث عشر ، فيسأل فيه النساء ، فإن جزمين بأنه حيض أو شككن ، فيكون حيضا ، وإلا فهو دم علة وفساد ، ومثل النساء اللاتى يسألن فى هذا ، الطبيب الأمين الخبير بذلك .

وان خرج ممن تزيد سننها على ثلاث عشرة الى الخمسين فإنه يكون حيضا جزما . وان خرج ممن تزيد سننها على الخمسين الى السبعين ، فيسأل فيه النساء أيضا ، ويعمل برأيهن فيه ، فإن خرج ممن بلغت السبعين ، لم يكن حيضا قطعا ، بل هو استحاضة . ومثله اذا خرج من صغيرة لم تبلغ تسع سنين .

وقال الأحناف : اذا خرج الدم من بنات تسع سنين كان حيضا على المختار ، فإذا رأت تركت الصلاة والصيام . ويستمر وقته الى الياس ، وهو أن تبلغ خمسا وخمسين سنة على المختار .

(١) البيهيمى على الخطيب فى شرح المنهاج ج ١ ص ٢٩٩ .

فإن رأت دماً بعدها لا يكون حيضاً . وإذا رأت بعد اليأس دماً قويا أسود ، أو أحمر قانيا ، فإنه يعتبر حيضاً حينئذ .

ويرى الحنفية : أن حد الإياس خمسون سنة ، فلو رأت الدم بعدها لا يكون حيضاً .

ويرى الشافعية : أن دم الحيض يبدأ منذ بلوغ المرأة التاسعة ولا آخر لسن الحيض ، فهو ممكن ما دامت المرأة على قيد الحياة ، ولكن في الغالب انقطاعه بعد اثنين وستين سنة ، فهي سن الإياس من الحيض غالباً .

شروط دم الحيض :

يشتراط في دم الحيض ، أن يكون على لون من ألوان الدم ، وهي الحمرة والصفرة والكدر (المتوسط بين لون السواد والبياض) فلو رأت بياضاً خالصاً لا يكون حيضاً .

وأضاف الأحناف إلى هذه الألوان ، السواد والخضرة والترابية (نسبة للترب بمعنى التراب ، أي يكون على لون التراب) . ولكن الشافعية أضافوا السواد والشقرة .

ويشتراط أن يكون الرحم خالياً من الحمل ، فما تراه الحامل من الدم يكون دم فساد ، وأن يتقدمه أقل مدة الطهر ، وأن يبلغ أقل نصاب الحيض .

ولكن المالكية والشافعية ، يرون أن ما تراه الحامل من الدم يكون دم حيض ، فلا يشترط خلو الرحم من الحمل عندهم . إلا أن الشافعية قالوا تعتبر مدة حيضها في الحمل كعادتها في غيره ، أي إذا زاد عن مدة عاداتها في الحيض ، لا يأخذ حكم الحيض . أما المالكية فإنهم قالوا : أن رأت الحامل الدم بعد شهرين من حملها إلى ستة أشهر فإن مدة حيضها تقدر بعشرين يوماً ، أن استمر بها الدم ، وفي ستة أشهر إلى آخر الحمل تقدر بثلاثين يوماً . أما إذا رأت الدم في الشهر الأول والثاني من حملها كانت كالمعتادة .

مدة الحيض :

وأقل مدة الحيض يوم وليلة ، وأكثره خمسة عشر يوما ، وغالبه ستة أيام أو سبعة .

الأحناف : يقولون أن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام وثلاث ليال وأكثرها عشرة أيام ولياليها . فإن كانت معتادة وزادت على عاداتها فيما دون العشرة كان الزائد حيضا . فلو كانت عاداتها ثلاثة أيام مثلا ، ثم رأت الدم أربعة أيام انتقلت عاداتها إلى الأربعة ، واعتبر الرابع حيضا . فإن العادة تثبت ولو بمرة واحدة . وإن كانت عاداتها أربعة ثم رأت خمسة انتقلت العادة إلى الخمسة وكان الخامس حيضا . . وهكذا إلى العشرة . فلو تجاوزت العشرة كانت مستحاضة ، فلا يعتبر الزائد إلى العشرة حيضا ، بل ترد إلى عاداتها .

أما المالكية : فقالوا أنه لا حد لأقل الحيض بالنسبة للعبادة . لا باعتبار الخارج ولا باعتبار الزمن . فلو نزل منها دفقة واحدة في لحظة تعتبر حائضا . أما بالنسبة للعدة والاستبراء ، فقالوا أن أقله يوم أو بعض يوم ، ولا حد لأكثره باعتبار الخارج أيضا . فلا يحد برطل مثلا أو أكثر أو أقل . وأما أكثره — باعتبار الزمن — فيقدر بخمسة عشر يوما لابتداء غير حامل .

أقل مدة الطهر :

وأقل مدة الطهر خمسة عشر يوما ، ولا حد لأكثره . عند الحنابلة أقل مدة الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر يوما .

والنقاء من الدم أيام الحيض يعتبر حيضا ، فلو رأت يوما دما ، ويوما نقاء (بحيث لو وضعت قطنة لم تتلوث) ويوما بعد ذلك دما ، وهكذا في مدة الحيض تعتبر حائضا في الكل .

إلا أن الحنابلة قالوا إن النقاء زمن الحيض طهر ، فلو انقطع عنها الدم يوما بين يومي حيض ، تعد طاهرة تفعل فيه ما تفعل الطاهرات .

النفاس

ما هو النفاس :

النفاس بضم النون المشددة :

هو دم يخرج للولادة من القبل . فلو شق بطنها ، وخرج منها الولد ، لا تكون نفساء ، وان انقضت به العدة .
أما السقط فان ظهر بعض خلقه من أصبع أو ظفر أو شعر أو نحوه فهو ولد تصير بالدم الخارج عقبه نفساء ، وان لم يظهر من خلقه شيء من نحو ذلك — بأن وضعته علقة أو مضغة — فان أمكن جعل الدم المرئي حيضا — بأن صادف عادة حيضها — فهو حيض ، والا فهو دم علة وفساد .

ولادة توأمين :

واذا ولدت المرأة توأما (ولدين) فمدة نفاسها تعتبر من الأول لا من الثاني . فلو مضى زمن بين ولادة الأول والثاني ، حسبت مدة النفاس من ولادة الأول ، ولو كان ذلك الزمن أكثر مدة النفاس . فلو فرض وجاء الولد الثاني بعد أربعين يوما من ولادة أول ، يكون الدم النازل بعد ولادته دم علة وفساد لا دم نفاس .

ولا حد لأقل النفاس ، فيتحقق بلحظة ، فاذا ولدت وانقطع دمها عقب الولادة ، أو ولدت بلا دم ، انقضى نفاسها ، ووجب عليها ما يجب على الطاهرات . وقد سبق أن ذكرنا أن فاطمة الزهراء رضى الله عنها ولدت وقت غروب الشفق ، وطهرت من النفاس

واغتسلت وصلت العشاء في وقتها ، ولذا قيل أن أقل النفاس لحظة .

أقل مدة النفاس وأكثره :

أما أكثر مدة النفاس فهو أربعين يوما .

النقاء من الدم المتخلل بين دماء النفاس :

والنقاء من الدم المتخلل بين دماء النفاس ، كأن ترى يوما دما ويوما طهرا . . فيه تفصيل في المذاهب .

الحنفية : النقاء المتخلل بين دماء النفاس يعتبر نفاسا .

الحنابلة : النقاء المتخلل بين دماء النفاس طهر .

الشافعية : النقاء ان كان خمسة عشر يوما فصاعدا فهو

طهر وما قبله نفاس ، وما بعده طهر . وان نقص عن خمسة عشر يوما ، فالكل نفاس على الأرجح .

المالكية : النقاء ان كان نصف شهر فهو طهر ، والدم

النازل بعده حيض . وان كان أقل من ذلك فهو دم النفاس . وتلفق

أكثر مدة النفاس ، بأن تضم أيام الدم الى بعضها ، وتلغى أيام

الانقطاع حتى تبلغ أيام الدم ستين يوما ، فينتهى بذلك نفاسها .

ويجب عليها أن تفعل في أيام الانقطاع ما تفعله الطاهرات من صلاة

وصيام ونحو ذلك .



الاستحاضة

الاستحاضة هي سيلان الدم في غير وقت الحيض والنفاس من أدنى الرحم . فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض أو النفاس ، أو نقص عن أقله ، أو سال قبل سن الحيض (وهي تسع سنين) فهو استحاضة .

فدم الاستحاضة هو الخارج على جهة المرض ، وهو غير دم الحيض لقوله صلى الله عليه وسلم :

— ((إنما ذلك عرق وليس بحيضة)) .

المستحاضة إذا تمادى بها الدم :

كما اختلف الفقهاء في الحائض إذا تمادى بها الدم ، متى يكون حكمها حكم المستحاضة ، اختلفوا في حكم المستحاضة إذا تمادى بها الدم متى يكون حكمها حكم الحائض .

قال أبو حنيفة : تقعد أيام عاداتها ان كان لها عادة ، وان كانت مبتدأة ، قعدت أكثر الحيض ، وذلك عنده عشرة أيام .

وقال الشافعي : تعمل على التمييز ان كانت من أهل التمييز ، وان كانت من أهل العادة ، عملت على العادة . وان كانت من أهلها معا ، فله في ذلك قولان : أحدهما على التمييز ، والثاني على العادة .

أى أن المستحاضة المبتدأة اذا ميزت الدم ، بحيث عرفت القوى من الضعيف ، فان حيضها هو الدم القوى ، بشرط الا

ينقص عن أقل الحيض ، ولا يزيد على أكثره . والضعيف طهر بشرط ألا ينقص عن أقل الطهر ، وأن يكون نزوله متتابعاً .

فإن اختل الشرط في الأمرين ، يكون حيضها يوماً وليلة ، وباقي الشهر طهر كما لو كانت مبتدأة ، لا تميز بين قوى الدم وضعيفة . أما المعتادة فإن كانت مميزة فحيضها الدم القوي ، عملاً بالتمييز ، لا بالعادة المخالفة . وإن لم تكن مميزة ، وتعلم عاداتها قدراً ووقتاً ، فتزد إلى عاداتها في ذلك .

وقال المالكية : حكم المستحاضة الطاهرة إلى أن يتغير

الدم إلى صفة الحيض بأن ميزته بريح أو لون أو تخن أو تألم . . . فإن تغير فهو حيض ، بشرط أن يتقدمه أقل الطهر — وهو خمسة عشر يوماً — فإن لم تميز ، أو ميزت قبل تمام أقل الطهر فهي مستحاضة — أي باقية على أنها طاهرة — ولو مكثت على ذلك طول حياتها . وتعتد عدة المرتابة بسنة بيضاء — ولا تزيد المميّزة ثلاثة أيام على عاداتها استظهاراً ، بل تقتصر على عاداتها ما لم يستمر ما ميزته بصفة الحيض . . . فإن استمر استظهرت .

وقال الحنابلة : أن المستحاضة إما أن تكون معتادة ، وإما

أن تكون مبتدأة . فالمعتادة تعمل بعاداتها ولو كانت مميزة . والمبتدأة إما أن تكون مميزة أولاً . فإن كانت مميزة عملت بتمييزها إن صلح الأقوى أن يكون حيضاً ، بأن لم ينقص عن يوم وليلة ، ولم يزد على خمسة عشر يوماً . وإن كانت غير مميزة ، قدر حيضها بيوم وليلة ، وتغتسل بعد ذلك وتفعل ما يفعله الطاهرات . وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث . أما في الشهر الرابع ، فتنتقل إلى غالب الحيض — وهو ستة أيام أو سبعة — بانجتهادها وتحريها .



السبب في اختلاف الفقهاء :

والسبب في اختلافهم ان في ذلك حديثين مختلفين :

أحدهما : حديث عائشة عن فاطمة بنت أبي حبيش أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها ، وكانت مستحاضة ، أن تدع الصلاة قدر أيامها التي كانت تحيض فيها قبل أن يصيبها الذي أصابها ثم تغتسل وتصلى .

وثانيهما : ما خرجه أبو داود من حديث فاطمة بنت أبي حبيش أنها كانت استحيضت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم :
— ((ان دم الحيضة أسود يعرف ، فإذا كان ذلك فامكثي عن الصلاة ، وإذا كان الآخر ، فتوضئي وصلي ، فإنما هو عرق)) .

وهذا الحديث صححه أبو محمد بن حزم .

طهر الاستحاضة :

يتحصل في هذه المسألة أربعة أقوال :

١ — قول أنه ليس عليها الا طهر واحد فقط عند انقطاع دم الحيض . أى ليس عليها الا اغتسال واحد .

٢ — وقول أن عليها الطهر لكل صلاة .

٣ — وقول أن عليها ثلاثة أطهار في اليوم والليلة .

٤ — وقول أن عليها طهرا واحدا في اليوم والليلة .

فالقول الأول : أوجبوا عليها طهرا واحدا فقط ، عندما ترى أنه قد انتضت حيضتها باحدى تلك العلامات التي تقدمت على حسب مذاهب هؤلاء في تلك العلامات .

وهؤلاء الذين استوجبوا عليها طهرا واحدا ، انقسموا قسمين ، قوم أوجبوا عليها أن تتوضأ لكل صلاة ، وقوم استحبوا ذلك لها ولم يوجبوه عليها ، أى أن شاعت توضأت لكل صلاة ، وان شاعت اكتفت بوضوء واحد .

والذين أوجبوا عليها طهرا واحدا فقط ، هم مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم ، وأكثر فقهاء الأمصار . وأكثر هؤلاء أوجبوا عليها أن تتوضأ لكل صلاة . وبعضهم لم يوجبها عليها إلا استجابا وهو مذهب مالك .

والقول الثاني : أن على المستحاضة أن تتطهر لكل صلاة .

والقول الثالث : أن الواجب أن تؤخر الظهر الى العصر ثم تتطهر وتجمع بين الصلاتين . وكذلك تؤخر المغرب الى آخر وقتها وأول وقت العشاء ، وتتطهر طهرا ثانيا ، وتجمع بينهما ثم تتطهر طهرا ثالثا لصلاة الصبح . فأوجبوا عليها ثلاثة أطهار في اليوم واليلة . أي أوجبوا عليها الاغتسال ثلاث مرات .

والقول الرابع : أن عليها طهرا واحدا في اليوم واليلة . ومن هؤلاء من لم يحدد له وقتا ، وهو مروي عن علي . ومنهم من رأى أن تتطهر من طهر الى طهر .

سبب اختلاف الفقهاء في طهر المستحاضة :

السبب في اختلافهم في هذه المسألة هو اختلاف ظواهر الأحاديث الواردة في ذلك . فالوارد في ذلك أربعة أحاديث ، واحد منها متفق على صحته . وثلاثة مختلف فيها :

الحديث الأول : المتفق على صحته هو حديث عائشة قالت : جاءت فاطمة ابنة أبي حبيش الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : « يا رسول الله انى امرأة استحاض فلا أطهر . أفأدع الصلاة ؟ » . فقال لها صلى الله عليه وسلم : « لا إنما ذلك عرق وليت بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة ، فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلى عنك الدم وصلى » وفي بعض الروايات « وتوضئى لكل صلاة » وهذه الزيادة لم يخرجها البخارى ولا مسلم ، وخارجها أبو داود وصححها قوم من أهل الحديث .

والحديث الثانى : روته عائشة : ان أم حبيبة بنت جحش امرأة عبد الرحمن بن عوف ، استحاضت فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغتسل لكل صلاة .

والحديث الثالث : خرجه أبو داود وصححه أبو محمد بن حزم ان أسماء ابنة عميس قالت « يا رسول الله إن فاطمة ابنة أبى حبيش استحيضت » . فقال صلى الله عليه وسلم « (اغتسل للظهر والعصر غسلا واحدا . والمغرب والعشاء غسلا واحدا ، وتغتسل للفجر وتتوضأ فيما بين ذلك) » .

أما الرابع : فحديث حمزة ابنة جحش وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرها بين أن تصلى الصلوات بطهر واحد عندما ترى أنه انقطع دم الحيض ، وبين أن تغتسل فى اليوم واللييلة ثلاث مرات ، على حديث أسماء بنت عميس . الا أنه هناك ظاهرة على الوجوب ، وهنا على التخيير ، أى يجب عليها أن تصلى الصلوات بطهر واحد ، ولها أن تغتسل ثلاث مرات اذا شاءت أن تزيد .

ماذا تصنع المستحاضة فى الاستحاضة :

قال الامام النووى فى المنهاج « والاستحاضة حدث دائم كسلس (أى البول) فلا تمنع الصوم والصلاة ، فتغسل المستحاضة فرجها (أى قبل الوضوء) وتعصبه (بأن تشده بعد غسله بخرقه مشقوقة الطرفين ، تخرج احدهما أمامها والآخر من خلفها ، وتربطهما بخرقه تشدها على وسطها كالتكة) وتتوضأ وقت الصلاة ، وتبادر بها . ويجب الوضوء لكل فرض ، وكذلك تجديد العصابة فى الأصح .

لا تمنع الاستحاضة مما يمنعه الحيض :

الاستحاضة لا تمنع شيئا مما يمنعه الحيض والنفاس ، من صلاة وصيام وقراءة القرآن ومس المصحف ، ودخول مسجد

واعتكاف ، وطواف ووطء وغير ذلك مما سيأتى تفصيله فى الأمور التى يمنع منها الحدث الأكبر . فلا تتوقف مباشرة شىء من ذلك على الغسل ، وإن توقف بعضها على الوضوء . هذا وإن كان هناك اختلاف عند الفقهاء فى مسائل الطهـر للصلاة ، وجـواز الوطء .

قال مالك : أمر أهل الفقه والعلم على هذا ، وإن كان دمها كثيراً . رواه عنه ابن وهب .

فالمستحاضة من أصحاب الأعذار ، كالمبطون ومن به سلس بول ، أو رعاف دائم ، أو جرح لا يرقأ دمه .



فى جواز وطء المستحاضة :

اختلف فى جواز وطء المستحاضة على ثلاثة أقوال :

قال قوم : يجوز وطؤها ، وهو الذى عليه فقهاء الأمصار ، وهو مروى عن ابن عباس ، وسعيد بن المسيب ، وجماعة من التابعين . فعن ابن عباس فى المستحاضة « لا بأس أن يصيبها زوجها ، وإن كان الدم يسيل على عقيبها » .

وقال قوم : لا يجوز وطؤها . وهو مروى عن عائشة ، وبه قال النخعى والحكم . والذين منعوا وطأها قالوا : كل دم فهو أذى يجب غسله من الثوب والبدن ، فلا فرق فى المباشرة بين دم الحيض والاستحاضة ، لأنه كله رجس . وأما الصلاة فرخصة وردت بها السنة ، كما يصلى بسلس البول . وهذا القول خلاف الجمهور .

وقال قوم : لا يأتيها زوجها إلا أن يطول ذلك بها ، وبهذا قال أحمد بن حنبل .

وسبب اختلافهم : انه ابيح للمستحاضة الصلاة ، فهل اباحة الصلاة لها هي رخصة لمكان تأكيد وجوب الصلاة ، أم انها أبيحت لها الصلاة لأن حكمها حكم الطاهر ؟ .

فمن رأى أن ذلك رخصة ، لم يجز لزوجها أن يطأها . ومن رأى أن ذلك حكمها حكم الطاهر ، أباح لها ذلك . وهي بذلك مسألة سكوت عنها .



الحدث الأكبر

✧ الفصل ✧

✧ ما يمنع منه الحدث الأكبر ✧

فى الغسل

(يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ، حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا . وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا . فامسحوا بوجوهكم وأيديكم . إن الله كان عفوا غفورا) النساء ٤٣ .

يوجب الغسل أمور خمسة :

- ١ — دم الحيض والنفاس .
- ٢ — الولادة بلا دم .
- ٣ — موت المسلم .
- ٤ — إسلام الكافر جنبا .
- ٥ — الجنابة .

الولادة بلا دم :

الولادة حتى ولو كانت بلا دم توجب الغسل . وعلى هذا جمهور الفقهاء إلا الحنابلة ، قالوا أن الولادة بلا دم لا توجب الغسل .

الجنابة :

الجنابة تحصل بأمرين الجماع أو نزول المنى ، سواء

كان بسبب الاحتلام أو الملاعبة أو النظر أو الفكر أو نحو ذلك والرجل والمرأة في هذا سواء .

وقد تقدم أن أم سليم جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله !! ان الله لا يستحي من الحق . فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت ؟ . فقال صلى الله عليه وسلم « نعم إذا رأت الماء . فقالت : يا رسول الله وتحتلم المرأة ؟ » قال « تربت يداك ، فبم يشيبيها ولدها ؟ » .

كيف كان يغتسل رسول الله :

روى البخارى ومسلم عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ، ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم يأخذ الماء ويدخل أصابعه في أصول الشعر ، حتى إذا رأى أنه قد استبرأ حفن رأسه ثلاث حثيات . ثم أفاض على سائر جسده ؟

وفى رواية لهما « ثم يخلل يديه شعره حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته ، أفاض عليه الماء ثلاث مرات » .

ولهما عنها أيضا « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء من الحلاب « الماء » فأخذ بكفيه فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ، ثم أخذ بكفيه فغسل بهما على رأسه » .

وروى الجماعة عن ميمونة رضى الله عنها قالت : وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به ، فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثا ، ثم أفرغ بيمينه على شماله فغسل مذكيره ، ثم ذلك يده بارأض ، ثم تمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ويديه ، ثم غسل رأسه ثلاثا ثم أفرغ على جسده ، ثم تفحى من مقامه فغسل قدميه .

قالت : فأتيته بخرقة فلم يردّها ، وجعل ينفّض الماء بيده .
وقولها « لم يردّها » بضم الياء وكسر الراء ، من الارادة ،
لا من الرد ، كما جاء في رواية البخارى « ثم أتيته بالمنديل فردّه » .

غسل المرأة :

وغسل المرأة كغسل الرجل ، الا أنها لا يجب عليها أن تنقّض
صفيرتها ، وأن توصل الماء الى أصل الشعر . ويفرق بعض الفقهاء
بين الغسل من الجنابة ، فلا يوجب فيه حل الصفائر بينما يوجبونها
في الغسل من الحيض والنفاس .

● روى مسلم وأحمد والترمذى عن أم سلمة رضى الله عنها ،
أن امرأة قالت : يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسى ،
أفدنقّضه للجنابة ؟ . فقال صلى الله عليه وسلم « **إنما يكفيك أن
تحتى عليه ثلاث حثيات من ماء تقضى على سائر جسّدك ، فإذا أنت
قد طهرت** » .

● وروت عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم . قال لها
وكانت حائضا : « **انقضى شعرك واغتسلى** » رواه ابن ماجه بإسناد
صحيح .

● عن عبيد بن عمير رضى الله عنه قال : بلغ عائشة رضى الله
عنها أن عبد الله بن عمرو يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقّضن
رعوسهن فقالت يا عجباً لابن عمرو ، يأمر النساء إذا اغتسلن بأن
ينقّضن رعوسهن ، أفلا يأمرهن أن يحلقن رعوسهن !! لقد كنت
أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد ، وما
أزيد على أن أفرغ على رأسى ثلاث افراغات » رواه مسلم وأحمد
ويستحب للمرأة إذا اغتسلت من حيض أو نفاس أن تأخذ
قطعة من قطن ونحوه ، وتضيف إليها مسكا أو طيبا ، ثم تتبع بها
أثر الدم ، لتطيب المحل ، وتدفع رائحة الدم الكريهة .

روى الجماعة الا الترمذى عن عائشة رضى الله عنها ، أن أسماء بنت يزيد سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن غسل المحيض ، فقال لها « تأخذى إحداكن ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهر ، ثم تصب على رأسها فتدلكه دلکا شديدا حتى يبلغ شئون رأسها ، ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها » قالت أسماء : وكيف تطهر بها ؟ قال : « سبحان الله !! تطهرى بها » . فقالت عائشة : كأنها تخفى ذلك : تتبعى أثر الدم . وسألته عن غسل الجنبه فقال : « تأخذى ماءك فتطهرين ، فتحسنين الطهور أو أبلغى الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه حتى يبلغ شئون رأسها ثم تفيض عليها الماء . فقالت عائشة : نعم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن فى الدين .

وقوله صلى الله عليه وسلم : تطهر فتحسن الطهور : أى تتوضأ فتحسن الوضوء .

وقوله : فرصة ممسكة بكسر الفاء وسكون الراء ، أى مطيبة بالمسك .

والسدره : شجرة . والمراد بها هنا أوراقها التى ينتفع بها فى الغسل .

أركان الغسل :

وهكذا يتضح أن الغسل المشروع ، لا يتم الا بأمرين :

١ - النية .

٢ - تعميم الجسد والشعر بالماء الطهور .

١ - النية :

فقد عد جمهور الفقهاء - فيما عدا الأحناف - النية ركنا من أركان الغسل . اذ هى الميزة للعبادة عن العادة . والنية عمل قلبى محض ، فيكفى أن تكون النية بالقلب ، ولا بأس أن تكون

باللسان كأن يقول « نويت الغسل من الجنابة . أو نويت رفع الحدث الأكبر » .

والنية يجب أن تكون عند غسل أول جزء من البدن ، ولا يضر تقدمها على ذلك بزمان يسير .

وذهب الأحناف الى أن النية سنة ، وليست ركناً .

٢ — تعميم الجسد والشعر بالماء الطهور :

يتعين لصحة الغسل ، وجوب تعميم الجسد بالماء الطهور ، الى كل ما يمكن ايصاله اليه بلا حرج مرة واحدة .

والحديث في هذا الركن يقتضى بيان عدة أمور :

(١) الوضوء للفصل :

فيشترط في المغتسل أن يؤدي فرائض الوضوء وأركانه من النية وغسل جميع الوجه ، واليدين مع المرفقين ، ومسح الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين ، والترتيب بين الأعضاء الأربعة على الوجه المذكور ، والموالة ، وهى المتابعة بين الأعضاء المذكورة .

وذهب أكثر الأحناف الى أن المغتسل حين يتوضأ يؤخر غسل رجليه ثم يفيض الماء على بدنه ، ثم يغسلهما أخذاً من رواية ميمونة كيفية غسله صلى الله عليه وسلم .

وذهب بعضهم الى تقديم غسلهما اكمالاً للوضوء ، أخذاً من رواية عائشة كيفية غسله صلى الله عليه وسلم .

وفى الهداية : ثم يتوضأ للصلاة ألا رجليه ، وانما يؤخر غسلهما حتى لو كان على لوح لا يؤخره .

وفى البحر : أنه لاخلاف في جواز التقديم والتأخير وانما الخلاف في الأولوية والأفضلية فقط .

وذهب الشافعية كما في المجموع وفتح العزيز الى جـواز

الأميرين ، وإنما الخلاف في الأولى منهما . وأن السنة تتأدى بكل منهما .

(ب) إيصال الماء إلى أصل الشعر :

تعميم بشرة الجسم بالماء في الغسل من الجنابة واجب بإجماع الأئمة لحديث على رضي الله عنه قال :

— سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ((من ترك موضع شعرة من جنابة لم يصبها الماء فعل الله به كذا وكذا من النار)) .

رواه أحمد وأبو داود .

ومثل غسل الجنابة الغسل من الحيض والنفاس .

آراء المذاهب في إيصال الماء إلى أصل الشعر :

الحنفية : قالوا إن كان شعر المرأة مضافاً لا يجب عليها نقضه في الغسل ، إذا بلغ الماء أصول الشعر ، كما يجب عليها بل صفائرها بالماء . فإن كان شعرها غير مضاف ، وجب إيصال الماء إلى جميع الشعر أصولاً وفروعاً ، ظاهراً وباطناً . وإذا كان على رأس المرأة طيب ونحوه يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر وجب عليها إزالته .

الحنابلة : قالوا يجب عليها نقض شعرها في الغسل من الحيض والنفاس ، دون الجنابة . أي ليس عليها نقض شعرها للغسل من الجنابة ، لأنه يشق فيها نقضه لتكراره بكثرة .

الشافعية : قالوا يجب تعميم الشعر بالغسل ، ظاهراً وباطناً خفيفاً كان أو غزيراً . ويجب نقض مضافه ، أن توقف وصول الماء إلى باطنه على نقضه ، ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة . أما الشعر المعقد بنفسه بدون ضمير ، فإنه يعفى عن إيصال الماء إلى باطنه .

المالكية : قالوا يجب ايصال الماء الى البشرة التى تحت الشعر — سواء كان الشعر خفيفا أو غزيرا ، وسواء كان مضافا أو غير مضاف — ويجب نقض المضاف منه ان اشتد ضفره — سواء كان مضافا بنفسه أو بخيط . فان لم يشتد ضفره ، فلا يجب نقضه ، ويكفى جمعه وتحريكه ، ليدخل اليه الماء ، الا اذا كان مضافا بثلاثة خيوط أو أكثر فيجب نقضه . وقد استثنى بعض متأخري المالكية مما تقدم العروس التى تزين شعرها بدهن وطيب ، فقالوا لا يفرض عليها غسل رأسها ، لما فى ذلك من اتلاف المال ، ويكفيها المسح عليه . . وان كان الطيب فى جسدها كله تيممت (١) .

والتعبير بالعروس يدل على أن هذا الاستثناء رخصة للمرأة فقط تتيح لها الاكتفاء فى غسل الجنابة بمسح شعر رأسها دون غسله بالماء فى خصوص المدة التى يطلق عليها فيها فى العرف أنها عروس ، وهى المدة التى تحرص فيها عادة وبحكم الطبيعة على التزين والتجميل ، وخاصة فى شعرها . فدفعا للخرج عنها ، وصونا لما لها ، أبيع لها فى الغسل ما ذكر ، ويسر لها أمره ، كما يسر الشارع فى باب العبادات على أرباب الأعذار ، وعلى لابسى الخفاف ومتخذى العصائب والجباثر دفعا للخرج . وقد قال تعالى :

(ما جعل عليكم فى الدين من حرج) .

وقال : **(يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) .**

ولا خفاء أن هذه الرخصة استثناء للضرورة ، والضرورة تقدر بقدرها (٢) :

وما ذهب اليه متأخرو المالكية بشأن الرخصة التى أفتوا بها للعروس ، لا نوافقهم عليها ، لضعف الدليل الذى استندوا اليه ، ولشذوذه .

(١) الفقه على المذاهب الأربعة ص ٦٠ طبعة دار الشعب .

(١) فتاوى شرعية وبحوث اسلامية للمفتى العلامة الشيخ حسين محمد

مخلاف ج ١ ص ٢٢ — ٢٤ — والفقه على المذاهب الأربعة .

(ج) إيصال الماء الى ما يمكن إيصاله اليه :

يجب إيصال الماء الى ما يمكن إيصاله اليه بلا حرج مرة واحدة ، حتى لو بقيت لعة (جزء من البدن) لم يصبها الماء ، فلا يصح غسله ، ولو كانت يسيرة . ويجب أن يعمم الماء ما غار من جسده ، كعمق سرته ، وموضع جرح برىء غائر ولا يكلف ادخال الماء بأنبوبية ونحوها :

ويجب أن يزيل كل حائل يمنع وصول الماء الى ما تحته كعجين أو شمع أو قذى في عينه . ويجب أن ينزع خاتمه الضيق السدى لا يصل الماء الى ما تحته إلا بنزعه .
ومن هذا يظهر أنه لا يصح الغسل مع وجود طلاء الأظافر .
وقال المالكية لا يجب على المغتسل نزع خاتمه الضيق ، اذا كان مأذونا في لبسه ، ومثله حل المرأة .

(د) على المرأة أن تحرك قرطها الضيق :

يجب على المرأة أن تحرك قرطها (حلقتها) الضيق . واذا كان بأذنها ثقب ليس فيه قرط ، فيجب إيصال الماء الى داخله ، إن وصل بنفسه .

الشافعية : قالوا لا يجب إيصال الماء الى داخل الثقب من القرط ، لأن الواجب عندهم إنما هو غسل ما ظهر من البدن .
والمالكية : قالوا ثقب الأذن ما دام فيه حلقة القرط يعفى عنه اذا كان القرط مأذونا فيه — بأن كان من ذهب أو فضة ملبوسا لامرأة — فإن لم يكن كذلك كأن كان من حديد أو نحاس ، فيجب تحريكه إن كان ضيقا . أما اذا نزع الحلقة من الثقب وبقي مفتوحا ، فيجب تعميمه بالماء .

سنن الغسل ومندوباته :

سنن الغسل ومندوباته كثيرة ، وقد اختلفت فيها المذاهب

وليس هنا مجال تناولها على وجه التفصيل ، اكتفاء بما ورد في كتب الفقه بشأنها . والذي يهمنا الإشارة إليه هنا ما يأتي :

١ - **التسمية** مقرونة بالنية . أى يبدأ الغسل ببسم الله الرحمن الرحيم .

٢ - **الدعاء بالمأثور** مندوب في الوضوء لا في الغسل ، لوجود المغتسل في مصب الماء ، ومن تعظيم ذكر الله تعالى وأسمائه أن لا يذكر في مواضع النجاسات كبيت الخلاء .

٣ - **ستر العورة** : فقد ذهب الشافعية الى أن من مندوبات الغسل ستر العورة ، ولو كان بخلو .

أما ستر العورة من الناس ، فواجب ، وكشفها حرام بالنص والاجماع . ففى الحديث الشريف « **من لم يستر عورته من الناس كان فى لعنة الله وملائكته والناس أجمعين** » رواه أبو حنيفة فى مسنده .

وهذا الحكم أدب اجتماعى جاء به الاسلام الحنيف ليربى فى النفوس ملكة الحياء ، والحياء خير كله ، وليس ذرائع الفساد والفتنة ، ويصون الأعراض من التهتك والابتذال ، ويقيم بناء المجتمع على أساس من الفضيلة والعفة والشرف والمروءة .

ولا يحل للرجل أن ينظر الى عورة الرجل . ولا يحل للمرأة أن تنظر الى عورة المرأة . . ولا يحل للرجل أن يكشف عن عورته لرجل ، ولا يحل لامرأة أن تكشف عن عورتها لامرأة .

ولهذا نهى النبى صلى الله عليه وسلم أولا عن دخول الحمام ، ثم رخص للرجال أن يدخلوه بالمآزر الساترة للعورة ، حتى لا يرى أحد عورة أحد ، ولم يرخص للنساء فى دخول الحمام الا لمرض أو نفاس . بشرط ستر عورتهن فيه ، حتى لا ترى المرأة من المرأة ، ما يحرم النظر إليه .

٤ - **أن تضع الفتيلة نحو قطنه عليها مسك** فان لم يوجد غيره من الطيب ، فان لم يوجد قطن فماء ، وذلك للمرأة

غير المحرمة (أى بالحج والعمرة) والصائفة والمعدة على زوجها
الميت .

وقد أوضحنا فيما تقدم حديث عائشة رضى الله عنها فى شأن
أسماء بنت يزيد .

مسالتان تتعلقان بالغسل :

١ — يجرىء غسل واحد عن حيض وجنابة ، اذا نوت الكل ،
لقوله صلى الله عليه وسلم « **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ** ، **وإنما لكل امرئ ما نوى** » .

٢ — يجوز للجنب والحائض ازالة الشعر ، وقص الظفر ،
والخروج الى السوق وغيره من غير كراهية قال عطاء « يحتجم
الجنب ، ويقلم أظافره ، ويحلق رأسه وان لم يتوضأ » رواه
البخارى (١) .



(١) فقه السنة المجلد الاول للشيخ السيد سابق ص ٧٥ طبعة ١٣٧٩ —

١٩٦٩ دار الكتاب العربى .

الامور التي يمتنع منها

الحدث الأكبر

الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر :

الحدث الأكبر هو الجنابة ، أو الحيض ، أو النفاس ، وهكذا الولادة بلا دم .
ويمتنع بالحدث الأكبر ما يمتنع بالحدث الأصغر من الأمور . .
ويزيد الحدث الأكبر أن يمنع قراءة القرآن ودخول المسجد . فلا يجوز للجنب ولا للحائض أو النفساء قراءة القرآن ولا دخول المسجد ، على تفصيل في المذاهب .
وفيما يلي بعض الأحكام في الأمور التي يمنع منها الحدث الأكبر .



أولا — قراءة القرآن :

يقول المالكية : لا يجوز للجنب قراءة القرآن الا اذا كان يسيرا وقراه بقصد التخصص أو الاستدلال .
أما الحائض أو النفساء ففانه يجوز لها قراءة القرآن حال نزول الدم ، سواء أكانت عليها جنابة من قبل أم لا ، أما بعد انقطاع الدم ، فانه لا يجوز لها القراءة قبل الاغتسال ، سواء كانت عليها جنابة أو لا على المعتمد ، وذلك لأنها صارت متهكئة من الاغتسال فلا تحل لها القراءة قبله .
أما مس المصحف أو كتابته ، فانه يجوز لها للتعلم أو التعليم فقط .

ويقول الحنفية : يحرم على الجنب تلاوة القرآن الا اذا كان معلما ، فإنه يجوز له أن يلحق المتعلم كلمة كلمة بحيث يفصل بينهما . وكذلك يجوز أن يفتتح أمرا من الأمور ذات البال بالتسمية . وان يقرأ الآية القصيرة بقصد الدعاء أو الثناء . ومثل الجنب في ذلك الحائض والنفساء .

ويقول الشافعية : يحرم على الجنب قراءة القرآن ولو حرفا واحدا ، ان كان قاصدا تلاوته . أما اذا قصد الذكر أو جرى على لسانه من غير قصد فلا يحرم . ومثال ما يقصد به الذكر أن يقول عند الأكل بسم الله الرحمن الرحيم أو عند الركوب (**سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين**) . كما يجوز لفاقد الطهورين أن يقرأ القرآن في صلاته التي أبيحت له للضرورة وهي صلاة الفرض .

ويقول الحنابلة : يجوز للمحدث حدثا أكبر بلا عذر أن يقرأ ما دون الآية القصيرة أو قدره من الطويلة . ويحرم عليه قراءة ما زاد على ذلك . وله أن يأتي بذكر يوافق لفظ القرآن كالبسملة عند الأكل ، وقوله عند الركوب (**سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين**) .

ثانيا - الصلاة ودخول المسجد :

قال الله تعالى : (**لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تفتسلوا**) النساء ٤٧ .
أي لا تقربوا الصلاة ، ولا مواضع الصلاة .
« لا تقربوا الصلاة أي مواضع الصلاة » .

وعدم قربان الصلاة أمر واضح ، أما قربان المسجد ودخوله ، ففيه تفصيل في المذاهب .

عند المالكية : لا يجوز للجنب دخول المسجد لا للمكث فيه ، ولا للمرور من باب إلى آخر ، ولو كان مسجد بيته ، إلا لخوف من لص أو سبع أو ظالم ، فيجوز له أن يقيم ويدخله ويبيت فيه . كما

يجوز له دخوله إذا انحصر ماء الغسل ، بحيث لم يجد ماء غيره أو آلته كالحبل والدلو ، أو كان بيته في داخل المسجد ، فريد الدخول لأجل الغسل ، فإنه يجوز له بالتيمم أيضا .

ومثل الجنب في ذلك كله الحائض والنفساء والولادة بلا دم .

وعند الحنفية : لا يجوز دخول المسجد على الجنب أو الحائض أو النفساء إلا لضرورة كأن لم يجد ماء يغتسل منه في غير المسجد ، أو كان باب بيته الى المسجد ولا يمكنه تحويله ، ولا يقدر على السكنى في غيره .

وسطح المسجد حكمه في ذلك كحكم المسجد ، أما فناء المسجد ، فإنه يجوز للجنب أن يدخله .

وعند الشافعية : يجوز للجنب والحائض والنفساء المرور بالمسجد من غير مكث فيه ولا تردد ، بشرط أمن عدم تلوث المسجد فلو دخل من باب و خرج من باب آخر جاز . أما إذا دخل وخرج من باب واحد ، فإنه يحرم .

وعند الحنابلة : يباح للجنب والحائض والنفساء المرور بالمسجد والتردد به بدون مكث ، حال نزول الدم ، أن أمن تلويث المسجد . ولا يجوز للحائض والنفساء المكث بالمسجد إلا إذا انقطع الدم .



ثالثا - الصوم للحائض والنفساء :

يحرم على الحائض أو النفساء أن تصوم بنية ، فإن صامت لا ينعقد صيامها . ويجب عليها قضاء ما فاتها من أيام الحيض والنفساء في شهر رمضان ، بخلاف ما فاتها من الصلاة ، فإنه لا يجب عليها قضاؤها دفعا للمشقة ، فإن الصلاة يكثر تكرارها بخلاف الصيام ، لحديث معاذة قالت : سألت عائشة فقلت : ما بال الحائض

تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة ؟ قالت : أحرورية أنت ؟ (١) .
قلت لست بحرورية ، ولكنى أسأل . قالت : « كان يصيبنا ذلك ،
فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة » — أخرجه مسلم .
وروى البخارى عن أبى سعيد الخدرى قال : خرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم فى أضحى أو فطر الى المصلى ، فمر على
النساء فقال :

— ((يا معشر النساء تصدقن ، فإنى رأيتكن أكثر أهل النار
فقلن : ويم يا رسول الله ؟

قال : تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير . ما رأيت من ناقصات
عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن . قلن : وما نقصان
عقلنا وديننا يا رسول الله ؟

قال : أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟!!
قلن : بلى .

قال : فذلك من نقصان عقلها . أليس إذا حاضت لم تصل
ولم تصم ؟!!

قلن : بلى يا رسول الله !!
قال : فذلك نقصان دينها .

* * *

رابعاً — الطلاق :

قال الله تعالى ((يا أيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن
لعبدتهن)) .

(١) الحرورية طائفة من الخوارج نسبوا الى (حروراء) وهو موضع
قريب من الكوفة ، وهم الذين قاتلهم على كرم الله وجههم ، وكان عندهم من
التشديد فى الدين ما هو معروف ، فلما رأت عائشة هذه المرأة تشدد فى أمر
الحيض شبهتها بالحرورية . وقيل . أرادت أنها خالفت السنة وخرجت على
الجماعة .

والمعنى المأخوذ من الآية كما فسرہ ابن مسعود وابن عباس أن المرأة تطلق طاهرا من غير جماع . ولهذا يقول الفقهاء ، لا بد للطلاق المشروع أن يكون واحدة ، وأن يكون في طهر لم يجامع الزوج زوجته فيه ، وأن تكون هناك ضرورة تقتضيه .

وعلى هذا إذا خالف الزوج ، وطلق زوجته أكثر من طلقه واحدة أو طلقها في أثناء الحيض ، أو في أثناء الطهر الذي جامعها فيه . أو بدون حاجة تدعو إليه ، فإنه يكون مخالفا للسنة ، ويسمى الطلاق حينئذ بدعيا .

فالطلاق الذي صدر على خلاف ما جاءت به الشريعة هو طلاق بدعي .

والطلاق البدعي تكون بدعيته نتيجة لحصوله في أثناء الحيض أو النفاس ، أو في أثناء الطهر الذي جامع الزوج زوجته فيه ، أو في الحيض قبله ، اختلف الفقهاء في وقوعه ، وينحصر هذا الخلاف في مذهبين :

الأول : لجمهور الفقهاء ، وهم يقولون بوقوعه .

الثاني : لجمهور الشيعة الإمامية ، وابن حزم الظاهري ، وابن تيمية وابن القيم ، وهم يقولون بعدم وقوعه ، والكل متفق على أن المطلق في هذه الحالة آثم ، وهذا أمر أخروي لا يتعلق به حكم دنيوي .

وقد استدلل الفريق الأول على وقوع الطلاق الذي خالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديث المروى عن ابن عمر ، وفيه أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال له :

— مره فليراجعها .

والمراجعة لا تكون الا بعد وقوع الطلاق .
وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابن عمر « هي

واحدة « وروى أيضا أن عمر قال « أفتحتسب بتلك تطليقة ؟ » .
قال نعم .

فالنصوص تدل على الوقوع لأنها حسبت واحدة (١) .
ومما تقدم يتضح أنه يحرم على الرجل إيقاع الطلاق على من
تعتد بالاقراء « أى بالحيضات » فى أثناء الحيض أو النفاس ، لما
فيه من إيذاء الزوجة بطول مدة البعدة عليها ، ومع كونه حراما ،
فإنه يقع ويؤمر بمراجعتها .



خامسا — الاستمتاع بما بين السرة والركبة :

سأل سائل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما يحل لى من
امراتى وهى حائض ؟
قال صلى الله عليه وسلم : « **لتشهد عليها إزارها ، ثم شاتك
بأعلاها** » .

وعن مسروق قال : سألت عائشة ما يحل لى من امرأتى وهى
حائض ؟ فقالت : كل شىء الا الفرج .
قال الشافعية والأحناف : يحرم الاستمتاع بما بين السرة
والركبة بغير حائل ، ويجوز بحائل . أما الوطء فإنه لا يجوز ولو
بحائل . فمن ابتلى به أثم ، ويسن له أن يتصدق بدينار أو
بنصفه .

وقال المالكية : ما بين السرة والركبة لا يجوز التمتع به بوطء ،
وأما الاستمتاع بغير وطء ففيه قولان : المنع — ولو بحائل — على
المشهور ، والجواز من غير حائل على ما رجحه بعضهم .
وقال الحنابلة : يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة
حال الحيض والنفاس بدون حائل ، وإنما المحذور فقط هو وطء

(١) الاحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية للدكتور محمود محمد

الطنطاوى ص ٢٩٥ و ٢٩٦ طبعة ثانية .

الحائض . فمن ابتلى به اثم ووجب عليه التوبة ، وأن يكفر عن ذنبه
هذا بالتصدق بدينار أو نصفه أن قدر ، والا سقطت عنه
الكفارة .

سادسا — رفع الحدث الأصفر أو الأكبر :

لو توضأت الحائض أو النفساء ، أو اغتسلت من الجنابة أو
من حيضها أو نفاسها ، فإنه لا يرفع حدثها ، ما دام الدم لم
ينقطع .

سابعا — صحة الاعتكاف :

لا يصح الاعتكاف بالحيض أو النفاس . وسنتكلم ان شاء الله
عن اعتكاف المرأة في كتاب الصوم .

ثامنا — قربان المرأة (الوطء) :

قال تعالى : « فاعترلوا النساء في المحيض ، ولا تقربوهن
حتى يطهرن . فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله »
البقرة .

ولذا يحرم قربان الرجل امرأته حتى تطهر بغسل ان أمكن ،
أو تيمم ان لم يمكن الغسل .

فوطء المرأة الحائض والنفساء حرام بنص الكتاب والسنة
وبإجماع المسلمين .

أما الكتاب فالآية صريحة واضحة .

أما السنة فقد ورد في الحديث : « واصنعوا كل شيء إلا
النكاح » وفي رواية « الجماع » رواه الجماعة إلا البخارى .

ويقول الامام النووي « ولو اعتقد مسلم حل جماع الحائض
في فرجها ، صار كافرا مرتدا . ولو فعله غير معتقد حله ناسيا أو

جاهلا الحرمة أو وجود الحيض ، فلا اثم عليه ولا كفارة . وان فعله عامدا عالما بالحيض والتحریم ، مختارا ، فقد ارتكب معصية كبيرة يجب عليه التوبة منها .

نقوله تعالى ((فاعترفوا)) للوجوب . فيقتضى وجوب الاعتزال أثناء الحيض في موضعه المعروف ، وحرمة الاتيان فيه ، وقد أكد الله هذا المعنى بقوله : ((ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فاتوهن)) .

وقد صرح القرآن بعلّة هذا الحكم بقوله ((هو اذى)) أى مستقذر تنفر منه الطباع .

وورد في الخبر ، أن الاتيان في الحيض — أى بمعنى المداومة عليه — يورث جذام الولد .

قال الغزالي : « ولا يأتيها في الحيض ، ولا بعد انقضاءه وقبل الغسل ، فهو محرم بنص الكتاب . وقيل أن ذلك يورث الجذام » .

ويقول الأطباء : أنه في وقت الحيض ، ينفتح عنق الرحم ، ليخرج منه دم الحيض ، وتقل حموضة المهبل ، وتضعف مقاومة الجهاز التناسلي للميكروبات . ولذا يجب اجتناب أى فحص مهبل ، أو ادخال الأصبع أو الجماع لما يؤدي اليه من دخول الميكروبات لباطن الرحم ومنها البريتون فيؤدي الى التهابات حادة ذات عواقب وخيمة .

ويقولون : ان دم الحيض في حالات الالتهابات المزمنة ، يحتوى على ميكروبات من افراز الغدد الرحمية ، وهذه الميكروبات تكون في حالة تكون طول الشهر . وفي زمن الحيض تنمو وتتكاثر وتختلط بدمه ، فيؤدي الجماع في هذه الفترة الى اصابة الرجل بالتهابات تناسلية (١) .

(١) فتاوى شرعية وبحوث اسلامية للشيخ حسين مخلوف ج ٢ ص ١٠ .

هو أذى :

فاتيان المرأة في الحيض يؤذى الرجل والمرأة والولد .
وصدق الله العظيم .

وها هي ذى الطبية الفاضلة الدكتورة ابتسام عبد الحليم
الجندى تقول في كتابها « قضايا ومسائل طبية واجتماعية في ضوء
الاسلام » من مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الاسلامية .

« ولنبدا بسرد الأسباب التي أمكن للطب والعلم أن يصل
اليها ، وأن يدرك عن طريقها حكمة النهى عن اتصال الزوجين في
فترة الحيض ، وتجنب الأذى الذي يتمخض عن هذا الاتصال » ثم
تستطرد قائلة .

أذى المرأة في الحيض :

فالعلم يؤكد أن الجهاز الأنثوي غير صالح للاتصال الجنسي .
بين الزوجين أثناء فترة الحيض . فقد زود الله — سبحانه وتعالى —
الأنثى في جهازها التناسلي بعدة أشياء لحمايتها من أن تكون عرضة
للأمراض في غير فترات الحيض ومنها ما يلي :

أولا يحتوى المهبل على افراز لتلينه ، وهذا الافراز حمضى
في تفاعله نتيجة لوجود حمض اللبنيك ، وينتج هذا الحمض نتيجة
لتأثير نوع معين من البكتريا العضوية تسمى « دوديرلين باسيلى »
على النشا الحيوانى الذى يوجد في النسج الطلالي المبطن للمهبل ،
وهذه الحمضية من شأنها أن تمنع تكاثر عديد من الجراثيم المرضية
في المهبل ما عدا جرثومة « السيلان » التى تحمى من حامضية المهبل
بواسطة التفاعل القلوى للسائل المنوى . كما أن هناك بعض
الميكروبات تستطيع المعيشة في هذا الوسط الحمضى ، منها بعض
الكائنات الهدبية تسمى « تريكومواناس وفجلينالييس » وبعض
الفطريات تسمى « المونيليا البيكانس » .

ثانيا : وجود سدة من المخاط اللزج ، تعمل على قفل عنق
الرحم ومنع صعود الميكروبات الى أعلى .

ثالثا : وجود الحركة الهدبية فى قناة (فالوب) وفى الغشاء المبطن للرحم تعمل على تحريك الميكروبات من أعلى الى أسفل ، أما فى فترة الحيض ، فنجد أن هذه الحماية الطبيعية تفتقد نتيجة لما يأتى :

أولا : افراز السدة المخاطية التى تقفل عنق الرحم ، ونزولها مع دم الحيض .

ثانيا : تعادل حامضية المهبل مع قلوية دم الحيض .

ثالثا : انعدام الحركة الهدبية نتيجة لتمزق الغشاء المخاطى المبطن للرحم . لذلك فمن السهولة أن تصعد الميكروبات الى الجزء العلوى من الجهاز التناسلى الأنثوى وتقوم بالتهابه ، ومن أهم هذه الجراثيم البكتريا الكروية السبحية ، والبكتريا الكروية العنقودية ، وميكروبات السل ، فيحدث التهاب فى المهبل ، لا يلبث أن يصعد الى أعلى . كل هذا يعرض المبيض للالتهابات التى تؤدى فى معظم الأحيان الى العقم .

وانه اذا كان الهدف من الاتصال بين الزوجين فى الفترات الطبيعية من حياتهما هو تحقيق المحبة والمودة والألفة والانسجام لتحقيق مستوى معين من السعادة الزوجية ، فان ذلك أمر متعذر فى فترة الحيض وغير ممكن . ذلك لأن دورة الحيض ، رغم أنها طبيعية ، فان معظم النساء يقاسين من آلام مبرحة فى أجسامهن ، وتوتر فى أعصابهن ، وحدة فى طباعهن .

وقد تتضاعف أعراض الحيض ، فتصاب المرأة بمغص وصداع شديدين ، وبحالة من القىء المتكرر ، وقد يؤدى بها الأمر الى الإغماء نتيجة لشدة الألم .

اذلك فمن الجدير اعتزال الحائض ، من باب التخفيف عليها من هذه الآلام حينها وشديدها . بل هناك قذارة السدم ، ورداءة الموضع ، مما يدعو الرجل المذهب ، أن يكون عفيفا ، ألا يكون عبدا للشهوة .

الأذى الذى يلحق الرجل من الحيض :

هـذا من ناحية الأذى الذى يلحق الأنثى . أما من ناحية الأذى الذى يلحق بالرجل ، فنجد الآتى :

ان المهبل نتيجة لوجود الدم به بكثرة ، يعتبر مرتعا خصباً لتكاثر الميكروبات المرضية بأنواعها المختلفة التى تصيب الرجل بالالتهابات فى كل من جهازيه : البولى والتناسلى . فتمتد الجراثيم الى داخل قنواته البولية ، وقد تمتد الى المثانة والحالبين . كما قد يمتد الالتهاب الى غدة كوبر والبروستاتا والحويصلين المنويين والخصيتين والبربخ ، مما يصيبه بآلام مبرحة . وقد تتضاعف هذه الأعراض ، ويؤدى الأمر بالرجل الى الضعف الجنسى والعقم (١) .

خبراء المجلس الأعلى :

ولقد علقت لجنة الخبراء الطبية بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى مصر عند تفسيرها لآية الحيض عن حقيقة الأذى الذى أشارت اليه فقررت :

سبب منع الاتصال الجنسى فى زمن الحيض ، هو أن المهبل فى أوقات الحيض يكون ميداناً مفتوحاً لغزو افراز مختلف الجراثيم . وقد ثبت أن الاتصال الجنسى فى زمن الحيض ، هو العامل الأكبر فى وصول هذه الجراثيم المرضية الى المهبل حيث نجد الوسط المهبلى الدموى صالحاً كل الصلاحية لنموها وتكاثرها ، وتصيب المهبل بمختلف الالتهابات وتشتى الأمراض التى قد تمتد الى جميع أجزاء الجهاز التناسلى ، وتحمل المرأة بما لا قبل لها به ، من الآلام والمضاعفات التى قد تؤدى الى العقم .

وتعود العدوى الى الرجل عن طريق قنواته البولية ، وقد تمتد العدوى كذلك الى المثانة والحالبين ، بل الى قاعدة الكليتين

(١) راجع دراسات فى الاسلام للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية العدد ٢٠٧

وقد تصيب البروستاتا والحويصلتين المنويتين والخصيتين بما قد يصيبه بأشد الآلام ، ويصاب بالضعف الجنسي ، وقد يؤدي به الأمر الى العقم .

وقد تكون العدوى التي يصاب بها الرجل ناشئة من المهبل ذاته . فقد تكون به جراثيم في حالة خمول ، فتتسار في الحيض وتصيب الرجل عند أول اتصال جنسي . هذا ما أشار اليه القرآن وما كان عند الناس علم به . ولكن كان علمه عند الله خالق كل شيء . وان المرأة في أثناء الحيض ، تكون في أكثر الأحوال راغبة عن الرجل . ولذلك فالاتصال الجنسي بها في ذلك الابان ، قد يؤثر في أعصابها في هذه الناحية ويعود عليها بالضرر الكبير « (١) » .

وهكذا نجد أن لفظ «أذى» الذي تضمنته الآية الكريمة على وجازته ، جامع مانع ، وما وصل اليه العلم والطب الآن ، كان قد جاء به القرآن الكريم وأشار اليه منذ أربعة عشر قرنا . . وهكذا يكون اعجاز القرآن الذي هو حقا « تنزيل من حكيم حميد » .

ترهيب الرسول من اتیان الحائض :

ولذا شدد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الترهيب من اتیان المرأة وهي حائض . فقد أخرج أحمد والترمذي والنسائي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أتى حائضا فقد كفر بما أنزل على محمد » ومحمول على المبالغة في الزجر والترهيب .

والتعبير بالكفر محمول على ما اذا كان الاتيان عن استغلال ، واختلف الفقهاء في الذي يأتي امرأته وهي حائض . ما حكم الشريعة في شأنه ؟

وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة : يستغفر الله ولا شيء عليه .

(١) المنتخب في تفسير القرآن ص ٥١ طبعة ١٩٦٨ م .

وروى عن محمد بن الحسن من أصحاب أبي حنيفة : يتصدق
بنصف دينار .

وقال الامام أحمد : ما أحسن حديث عبد الحميد عن مقسم عن
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : **((يتصدق بدينار أو
بنصف دينار))** . (أخرجه أبو داود واستحبه الطبري) . فان لم
يفعل فلا شيء عليه ، وهو قول الشافعي ببغداد .

وقالت فرقة من أهل الحديث : ان وطء في الدم فعليه دينار
وان وطء في انقطاعه ، فنصف دينار .

وقال الأوزاعي : من وطء امرأته وهي حائض تصدق بخمس
دينار .

والطرق لهذا كله في سنن أبي داود والدارقطني وغيرهما .
وفي كتاب الترمذي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال :

**((إذا كان دما أحمر فدينار ، وان كان دما أصفر فنصف
دينار))** .

يقول الله تعالى (ولا تقربوهن حتى يظهرن) فما المتصود
بقوله تعالى (حتى يظهرن) .

قال قوم : هو الاغتسال بالماء . وقال قوم : هو غسل الفرج ،
وذلك يحلها لزوجها وان لم تغتسل من الحيضة .



من سنن الفطرة

- * سنن الفطرة •
- * الاستحباب •
- * الختان •
- * نفث الابط •
- * تقليم الاظافر •

سنن الفطرة

عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((خمس من الفطرة : الختان والاستحداد ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونتف الإبط)) :

البخارى ومسلم وأحمد فى مسنده

وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ((عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك ، واستنشاق الماء ، وقص الأظفار ، وغسل البراجم ، ونتف الإبط ، وحلق العانة ، وانتقاص الماء)) .

قال زكريا بن أبى زائدة — (راوى الحديث) : ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة .



الاسلام دين يقدر الطهر ، ويحب النظافة ، ويعشق الجمال ، ويحب أن يكون معتنقه على أحسن حال ، فندب الى سنن الفطرة .

وهذه الأشياء التى وردت فى هذين الحديثين الشريفين ، من الأمور التى فعلت ، اتصف فاعلها بالفطرة التى فطر الله العباد عليها ، وحثهم عليها ، واستحبها لهم ، ليكونوا على أكمل الصفات ، وأشرف صورة .

والفطرة هى السنة القديمة التى اختارها الأنبياء ، واتفقت عليها الشرائع ، كأنها أمر جلى ، يواظبون عليها . وقيل الفطرة هى الدين .

وانتقاص الماء الوارد في الحديث الثاني معناه الاستنجااء .
وعد بعضهم سنن الفطرة خمسا ، وعدّها بعضهم عشرا ،
ومن جمع بين هذين الحديثين عدّها احدى عشرة سنة .
وفيما يلى نتناول أحكام بعض هذه السنن ، التى يهمنّا أن
نوضحها للنساء .



الاستحداد

الاستحداد : هو حلق العانة . سمي استحدادا لاستعمال الحديد ، وهى الموس فى الحلق . والعانة : هى الشعر الذى فوق ذكر الرجل ، والذى حوالى فرج المرأة .

والمراد بالاستحداد : نظافة ذلك الموضع . والأفضل فيه الحلق ، ويجوز بالقص والنتف والنورة (أى طلاء يطفى به الجراد فيسقط شعره) .

وقال الشيخ ابن دقيق العيد : ان بعضهم مال الى ترجيح الحلق فى حق المرأة ، لأن النتف يرخى المحل . ويؤيده ما قال النووى وغيره : ان السنة الحلق بالموس لشعر العانة فى حق المرأة والرجل . وقد ثبت فى الصحيح عن جابر فى النهى عن طروق النساء ليلا حتى تمتشط الشمة وتستحد المغيبة .

ولا شك أن حلق العانة ، وتنظيف هذا المحل من الأمور المستحبة ، حتى لا يحيا فيه قمل العانة ، وحتى لا يتعرض للالتهاب ، علاوة على أن وجود شعر العانة ، يساعد على فساد الرائحة .

وقد روى عن أنس بن مالك قال : « وقت لنا — بضم الواو وكسر القاف مع التشديد أى بصيغة البناء للمجهول — فى قص الشارب ، وتقليم الأظفار ، ونتف الأبط ، وحلق العانة ، أن لا نترك أكثر من أربعين ليلة » رواه مسلم وابن ماجه وأحمد والترمذى والنسائى وأبو داود .

وفى رواية : وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال النووي : معناه لا يترك تركا يتجاوز أربعين ، لا أنه وقت لهم الترك أربعين .

ومعنى هذا ، أنه ليس للحلق وقت معين ، ولا مدة محددة ، بل متى طالت العانة ، يسن حلقها . وينبغي ألا تترك أكثر من أربعين يوما . وحكم الرجل والمرأة في هذا سواء .

هذا ويحرم على الرجل أن يحلق عانته على مرأى من غيره ، ويحرم على المرأة كذلك أن تنتف عانته أمام أخرى ، أو تسلمح لامرأة أخرى أن تنتف لها ، كما تفعل كثير من الجاهلات . فكشف العورة غير مباح شرعا ، إلا ما كان من زوجة لزوجها ، أو من زوج لزوجته .

فقد روى أن معاوية بن حيدة رضى الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ، عوراتنا .. ما نأتي منها وما نذر ؟ (أى ما يجوز النظر إليه وما لا يجوز) .

قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك ، أو ما ملكت يمينك .

قال : فإذا كان القوم بعضهم في بعض .

قال : إن استطعت أن لا يراها أحد ، فلا يرينها .

قلت : فإذا كان خاليا (أى مختليا بنفسه) .

قال : فالله أحق أن يستحيا منه .

(رواه أحمد وأبو داود)

ومعنى قول السائل : « فإذا كان القوم بعضهم في بعض »

أى إذا كانوا رجالا مع رجال ، أو نساء مع نساء .

ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم : « فالله أحق أن يستحيا

منه » الحث على الاستتار ما أمكن .

وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال : « لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ، ولا المرأة

إلى عورة المرأة ، ولا يقضى الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا

تقضى المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد » أخرجه مسلم وأحمد .

والمراد بالانضاء هنا ، نوم شخص مع آخر في لحاف واحد ،
وليس بينهما ما يمنع التصاق جسديهما .
وقد يتصل بالحديث عن الاستحداد ، سؤال عن الحنفاء
بالنسبة للمرأة .

روى الامام حمد في مسنده أن بكرة بنت عقبة دخلت على
السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها ، فسألتها عن الحناء ،
فقالت : شجرة طيبة وماء طهور ، وسألتها عن الحفاف ، فقالت :
ان كان لك زوج ، فاستطعت أن تنزعى مقلتيك فتضعيهما أحسن
مما هي فافعلى .

وحفت المرأة وجهها من الشعر قشرته . واحتفت المرأة —
أمرت أن يحف شعر وجهها بخيطين . القاموس المحيط .
فتطهير المرأة وجهها وجسمها من الشعر الزائد ، لا بأس به .
أما شعر رأسها ، فعليها تكريمه والعناية به . فقد روى عن
السيدة عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها كانت تنصح النساء
بتمشيط الشعر .

وقد سبق أن أشرنا الى أنه اذا نبت للمرأة لحية أو شارب ،
فلا تحرم الازالة بل تستحب أو تجب (١) .



(١) الدين الخالص للشيخ خطاب ط ٢ ج ١ ص ٢٣٠ .

الختان

عن أم عطية الأنصارية رضى الله عنها : أن امرأة كانت تختن بالمدينة . فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : **((لا تنهكى ، فإن ذلك أحظى للمرأة ، وأحب إلى البعل))** رواه أبو داود في سننه .

الختان من سنن الفطرة كما رأينا في الحديث الشريف .
وختن أى قطع . والختن — بفتح الخاء وسكون القاء — قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص .

وختان الذكر قطع الجلد التى تغطى الحشفة . والمستحب أن تستوعب من أصلها من أول الحشفة . قال إمام الحرمين : المستحق فى الرجال قطع القلفة ، وهى الجلد التى تغطى الحشفة .

وقد أخرج الحاكم والبيهقى من حديث عائشة ، وأخرج البيهقى من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين يوم السابع من ولادتهما .

أما الختان بالنسبة للإثنى هو قطع أدنى جزء من الجلد التى فى أعلى الفرج . ويسمى الختان فى حقها خفضا . وقال الماوردى : ختانها قطع جلدة تكون فى أعلى فرجها فوق مدخل الذكر كالنواة أو كعرف الديك ، والواجب قطع الجلدة المستعلية منه دون استئصالها .

وقوله : **لا تنهكى** . . معناه لا تبالغى فى الخفض .

وقد جاء فى رواية أخرى : **((أسمى ولا تنهكى))** عند الحاكم والطبرانى والبيهقى وأبى نعيم من حديث الضحك بن قيس :

قيل شبه القطع اليسير بأشمام الرائحة ، وشبهه النهسك بالمبالغة . أى اقطعى بعض النواة ولا تستأصلها .

قال الامام ابن القيم فى تحفه الودود : فى الحديث ما يدل على الأمر بالاقبال من القطع . قال صلى الله عليه وسلم ((أشمى ولا تنهكى)) أى اتركى الموضع أشم ، والأشم المرتفع .

وقد اختلفت آراء الفقهاء فى حكم الختان :

قال الشافعية : ان الختان واجب فى حق الذكر والأنثى . وقال الحنابلة : كما فى المغنى لابن قدامة : انه واجب فى حق الذكر ، وليس بواجب ، بل هو سنة ومكرمة فى حق الاناث . وهو قول كثير من أهل العلم .

وقال الحنفية والمالكية : هو سنة فى حقهما — أى الذكر والأنثى — وهو من شعائر الاسلام .

وقد اختلف القائلون بأنه سنة بحديث ((الختان سنة فى الرجال مكرمة فى النساء)) رواه أحمد والبيهقى .

ومن ثم ، فخفض المرأة ليس واجبا ، ولا سنة ولكنه مكرمة ، وانه مكرمة (أى مستحب) لا يدل على حكم بخصوص .

والحديث ينهى عن المبالغة فى القطع ، ويندب الى أن يكون القطع يسيرا كاشمما الرائحة .

وعدم القطع لا شىء فيه ، وانما هو خلاف الأولى .

والخفائض الفرعونى المنتشر فى كثير من البلاد العربية وخاصة فى السودان ، وهو استئصال الجلدة كلها ، حرام ومخالف للسنة .

وعمل جاهلى ، وعواقبه وخيمة ويحرم الرجل والمرأة من اللذة . كما أنعم الله بها عليهما ، ويفقد رونق الوجه وبهاءه وجماله .



نتف الإبط

نتف الإبط سنة باتفاق الفقهاء ، في حق الرجال والنساء على السواء .

وحكى عن يونس بن عبد الأعلى قال : دخلت على الشافعي وعنده المزي يخلق إبطه ، فقال الشافعي : علمت أن السنة نتف ولكن لا أقوى على الوجع .

ويستحب أن يبدأ بالإبط الأيمن ، لحديث التيمن ، وفيه : « كان يعجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره ، وفي شأنه كله » أخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها .

فعلى الأنثى فتاة أو امرأة ، متزوجة أو غير متزوجة — أن تحرص على هذه السنة من سنن الفطرة ، فتزيل شعر إبطها ، كلما استطال ، ولا تتركه أكثر من أربعين يوما . فهذه السنة من سنن الفطرة ، تتميز بها المسلمة عن غير المسلمة .

فغير المسلمة لا تعرف هذه السنة ، ولا تحرص عليها ، فتنبعث منها الروائح الكريهة .



تقليم الأظفار

عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقص شاربه ويقلم أظفاره ، يوم الجمعة قبل أن يغدو الى الصلاة » أخرجه الطبرانى والبزار .

فنتقليم الأظفار من سنن الفطرة . وقد اتفق الفقهاء على أنه سنة ، وليس له وقت معلوم ، ولكن يستحب أن يكون يوم الجمعة . وقد تقدم ما قاله صاحب التهذيب فى حق المرأة : « وتحميم الوجه ، والخضاب بالسواد ، وتطريف الأصابع ، حرام بغير إذن الزوج ، وبأذنه وجهان أصحهما التحريم » .

فجعل تطريف الأصابع ، أى اطالتها بغير إذن زوجها ، حراما . ولو كان بأذنه أيضا ، فوجه فيه أنه حرام أيضا .

والمرأة المسلمة يجب أن تكون حريصة على التمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن تنتهى عن هذه البدعة التى وردت إلينا من الغرب ، باطالة الأظفار وطلائها .

قال النووى : « ويستحب أن يبدأ باليدين قبل الرجلين . فيبدأ بمسبحة يده اليمنى ، أى السبابة ، ثم الوسطى ، ثم البنصر ، ثم الخنصر ثم الإبهام ، ثم يعود الى اليسرى ، فيبدأ بخنصرها ، ثم ببنصرها ، الى آخره ، ثم يعود الى الرجل اليمنى فيبدأ بخنصرها ويختتم بخنصر اليسرى .

ويكره القاء القلامة فى الارض ، أو الكنيف ، لأن أجزاء بنى آدم كلها مكرمة ، حتى الشعر والظفر والسن وما إليها .

روى أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بـدفن الشعر والأظفار .

ولا ينبغي أن تترك الأظفار حتى تطول ، فإن الأظفار مأوى للأوساخ والجراثيم الضارة .

تمت بعون الله
الرسالة الأولى
وتليها بإذنه الرسالة الثانية
عن فقه النساء في الصلاة

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطبعة الرابعة	٥
مقدمة الطبعة الأولى	١٥
فى الطهارة والنجاسات	٢١
دين الطهر	٢٣
بول الصغفر والصغيرة	٢٧
نجاسة الدم وكيفية غسله	٣٣
قضاء الوضوء	٣٥
لمس المرأة للرجل والمصافحة	٣٧
طلاء الأظفار	٤٣
الشعر المستعار	٤٥
المسح على الجوارب	٥٣
الحديث الأصغر ومس المصحف	٥٥
دهماء النساء	٥٩

٦١	الحِيض
٦٧	النَفَس
٦٩	الاستحاضة
٧٧	الحدث الأكبر
٧٩	في الفصل
٨٩	الأمر التي يمنع فيها الحدث الأكبر
١٠٣	من سنن الفطرة
١٠٥	سنن الفطرة
١٠٧	الاستحاضة
١١١	الختان
١١٣	نتف الأبط
١١٥	تقليم الأظفار

دارالعلوم للطباعة

القاهرة ٨١ شارع حسين مجازي (النصر العيني)

ت ٣١٧٤٨

رقم الايداع بدار الكتب

٤٨١٢

الترقيم الدولي ٣ - ٢١ - ٧٣٥٨

سلسلة فقه النساء في العبادات

تصدرها دار الاعتصام
للأستاذ محمد عطية خميس

- ١ - فقه النساء في الطهارة .
- ٢ - فقه النساء في الصلاة .
- ٣ - فقه النساء في الزكاة والصيام .
- ٤ - فقه النساء في الحج .
- فقه النساء في العبادات المجلد الكامل .

٩. قرشاً

Bibliotheca Alexandrina



0408060